رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق ثقافي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

منارات
manarat

العدد (2470) السنة التاسعة - الاربعاء (2) آيــار 2012

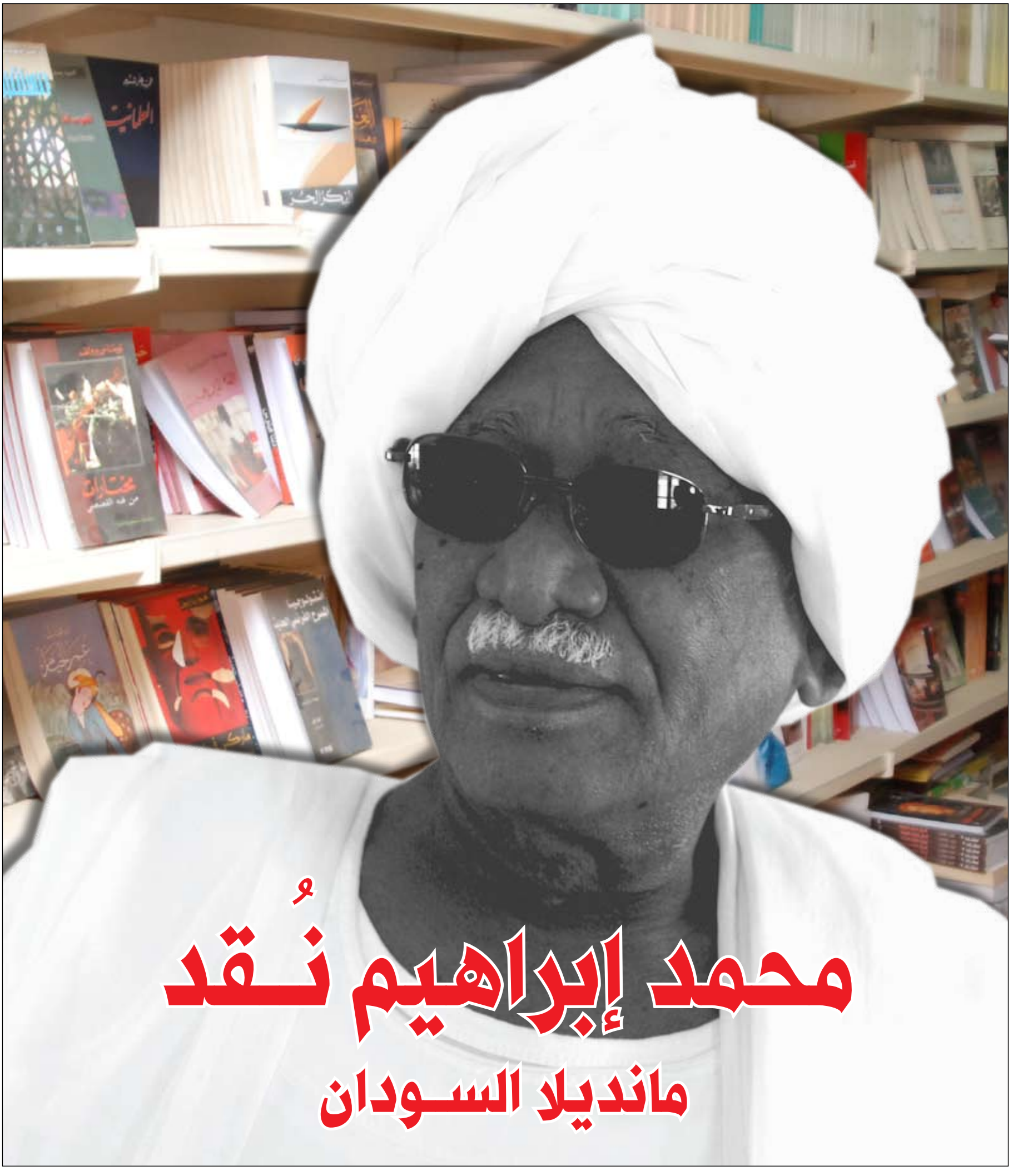

محمد إبراهيم نُـقد
مانديلا الســودان

كاد محمد إبراهيم نُقد (١٩٣٠- ٢٠١٢) يكون شبحاً في ذاكرتي، حتى رأيت صورته وسمعت صوته. فكلّ ما تحدث به زملاؤنا السودانيون، من الدارسين ببغداد في السبعينيات، عن الأمين السياسي للحزب الشيوعي السوداني يشي بالتوهم في وجود هذا الرجل، لأنه المختفي لأكثر من ثلاثين سنة. ما أن يشعر بخطر المداهمة لبس الظلام ثوباً، فأخذنا نعده صاحب الغيبات! هكذا كنا نتلاطف مع أصدقائنا.
كانوا يأتون للدّراسة في معاهد وجامعات بغداد وهم على مشارب وطرائق متنافرة، لكن خلافاتهم قد لا تصل إلى خلافاتنا نحن العراقيين. يمكن للسّوداني زيارة سفارته وتقوم له بالواجب، وكنا ننظر بدهشة من تعاملهم مع سفاراتهم على الرغم من الخصومة الشديدة، بينما كنا لا نقترب من مناطق سفاراتنا خشية من إيذائها، ومن لصق تهمة التجسس لصالحها إن شاهدك أحدهم مارا بشارعها.

إبراهيم نقد.. ممارسة الدين المعاملة

رشيد الخيون

أتذكر عندما جلبنا خلال الحرب الدّاخلية بعدن (يناير ١٩٨٦) في باخرة شحن سوفييتية ورست على ميناء جيبوتي، ونزلت الأمم ولم يبق إلا العراقيون، صعد رجل منادياً: أنزلوا فالسّفارة العراقية هيأت لكم كذا وكذا. حينها صمتنا صمت الصّخور ونحن ننظر في وجه المنادي ولم نجبه حتى مل وانسحب، واستمرت بنا الباخرة إلى اللاذقية. عاشرنا سودانيين ببغداد وعدن ووجدناهم من السهولة يستصغرون العظائم بالسخرية.
ربما أثرت فيهم الصوفية، فبلادهم مأوى بطرقها المختلفة، وإذا سألت الماركسي السوداني أجابك بأية قرآنية مناسبة للموقف، فالحزب الذي قاده إبراهيم نُقد أكثر من أربعين عاماً كان مختلفاً عن أشقائه بالمنطقة في تعامله مع الدين، كنا نسمع بين أعضاء لجنته المركزية من المؤدين لفريضة الحج، وينادون عليه بالحاج.
من هذا المنطلق كانت الصّوفية والزّهبنة بائنة على إبراهيم نُقد، فلما أصدر العلامة حسين مروة (اغتيل ١٩٨٧) كتابه "النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" (١٩٧٨) تولى نُقد قرظه ونقده، ونشر ما كتب حينها في "الميدان" السّودانية، ثم جُمع وصار كتيباً، نشرته دار "عزة" السّودانية. وسمعت أن "الفارابي" سبقتها إلى نشره.
على ما أظن أن محمد إبراهيم نُقد، منذ ذلك الوقت، أدرك أن مفردة المادية فيها شيء من المجانبة للدين. فقد جُعل الدين مرادفاً للمثالية والمادية مرادفة للإلحاد، وأراه ترادفاً ليس دقيقاً عند التعامل مع الفلسفة الإسلامية خصوصاً. أخذ على مقاس المسألة الأساسية في الفلسفة: "أيهما أسبق المادة أم الوعي"؟ التي طُبقت من قبل باحثين وكُتاب ماركسيين كميزان، وعلى هذا القياس جرى حسين مروّة في بحثه الشاق والشائق في الوقت نفسه.
أما نُقد فاعتاض عن مفردة المادية بالعقلانية، وهي الأصح والأفصح، فالعقل يناقش ويفحص، وهي غير مستنكرة من قبل المتدينين. فمن السهولة أن يُقال: "هذا من تقولات الماديين"! لكن من الصّعب وصم العقلانيين أو العقلانيّة بالتّقول. كذلك ليس في كتاب حسين مروّة، الذي انتشر انتشاراً واسعاً، ما يشير إلى المادية بمعناها الإلحادي، فأصحاب المقالات والمذاهب والفلسفات المسلمين، الذين أتى مروّة بعينات من أفكارهم، هم داخل الدّائرة الدّينية لا خارجها، وإن وقفوا في مواجهة الرّافضين للفلسفة والتّفلسف.
كأن نُقد أراد القول: إن الأصوب لعنوان مصنف مروّة، الذي عمل فيه عشرة أعوام متواصلة، هو: "النّزعات العقلانية أو العقلية في الفلسفة العربية الإسلامية"، مع علمنا أن الفلسفة بشكل عام هي فعل عقلي محض بما فيها نفي الأسباب عند أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ).
كتب مقرظاً وناقداً: "يؤرخ مروّة، وفق التّحقيب التقليدي للنزعة العقلانية بنشأة علم الكلام: بدأ حواراً خفياً بين الفكر والواقع منذ عصر الرّاشدين، وأخذ الحوار يصبح صراعاً علنياً بين الفكر والسّياسة في ذروة السّيطرة الأموية، ثم جاء زمن بدا فيه الصّراع حول هذه المشكلة يدور بين الفكر والفكر. أي أن الجذور الاجتماعية والسّياسية للمشكلة كادت تخفي نفسها وراء غبار المعركة الفكرية الفلسفية بين المعتزلة وخصومهم أولاً، ثم بين الفلسفة وخصومها أخيراً" (حوار حول النّزعات المادية مع حسين مروّة).
حسب نُقد أيضاً، أراد مروّة القول في نزعاته، التي صدرت في مجلدين ضخمين: إن "الفكر العربي الإسلامي فكر الأزمان العاصفة، أزدهرت مدارسه، وتألق عطاؤه في بؤرة التوتر لحقل التحولات المعتقدية، والسياسية العسكرية، والاجتماعية الاقتصادية، والإثنية الثّقافية الكونية المدى والطّابع" (نفسه).
لم يكن نُقد بعيداً عن عالم الفلسفة، كانت شهادته الجامعية فيها، ولو أنه لم يسير العمل الحزبي وتفرغ لها لكان ذا شأن في مجال الفكر والفلسفة الإسلاميين، لكن ديدن التنظيم الحزبي عَلق به وهو في السّادسة عشرة من عمره، وفصل من كلية الآداب بجامعة الخرطوم (١٩٥٢)، وواصل حياته بين اختفاء واعتقال، وكان الاختفاء مجالاً للقراءة والتّأمل. اعتقل سنة ١٩٥٨ ثم اختفى خمس عشرة سنة متواصلة (١٩٧٠-١٩٨٥)، بعدها أعتقل (١٩٨٩) عند تسلم الجبهة الإسلامية (الإخوان المسلمون) السُّلطة، فاختفى لأحدى عشرة سنة. وبعد إعدام عبد الخالق محجوب (١٩٧١) وجد نفسه خليفة له.
وقف نُقد وهو ابن الثّمانين، في بداية التّظاهرات بتونس ومصر، وسط ميدان "أبو جنزير" لنصرة الثائرين، ولم تحضر الأحزاب، فترك عبارته: "حضرنا ولم نجدكم"! مع أن للشّاعر في الثّمانين: "قالوا: أنينك طول اللّيل يُسهرنا/ فما الذي تشتكي؟ قلت: الثّمانينا"(الأصفهاني، محاضرات الأدباء). مات نُقد وهو لم يتزوج، وكيف يتزوج المختفي لنصف عمره.
لا ندري كيف نظر نُقد إلى سقوط تجارب رفاقه السُّوفييت والألمان وسواهم بعد سبعين عاماً من السُّلطة المقفلة. فكم هي رسالة صريحة لمن ما زال يحلم، من ماركسيين وإسلاميين وقوميين، بدولة الأيديولوجيا.
يختلف الكثيرون مع أفكار نُقد لكن قد لا يظهر مَن يطعن بعفته عن دم أو مال أو عرض. فهذا المختلف معه في الفكر والتّوجه رئيس الوزراء المنتخب (١٩٨٥) الصّادق المهدي أبنَه قائلاً: "إذا كان الدّين المعاملة، فقد كانت معاملته للنّاس فاضلة وعادلة، كما أن حب الوطن والدّفاع عن مصالحه ومصالح أهله من المحامد في نظر الدّين والإنسانية...". كان مخلصاً متصالحاً مع معتقده السّياسي والفكري. لكنه لم يكن مرائياً عندما أمّ السُّجناء للصّلاة، فهو يدرك أن خصمه على الأرض لا في السّماء!

إبراهيم نُقد و حوار مع نَزعات مروّة

ربّما لم يُسمع بهذه الشّخصية، القادرة على التّخفي داخل السُّودان لأربعين عاماً بلا انقطاع، إلا بعد حركة تموز (يوليو) ١٩٧١ السُّودانية، وعُرفت بحركة الضّابطين اليساريين: هاشم عطا وأبي بكر النُّور، فبأثر فشلها أعدم قادة الحزب الشّيوعي السُّوداني، وفي مقدمتهم أمينه العام عبد الخالق محجوب، وبعده تسلم قيادة الحزب السُّوفييت والألمان وسواهم بعد سبعين عاماً من السُّلطة المقفلة. فكم هي رسالة صريحة لمن ما زال يحلم، من ماركسيين وإسلاميين وقوميين، بدولة الأيديولوجيا.
يختلف الكثيرون مع أفكار نُقد لكن قد لا يظهر مَن يطعن بعفته عن دم أو مال أو عرض. فهذا المختلف معه في الفكر والتّوجه رئيس الوزراء المنتخب (١٩٨٥) الصّادق المهدي أبنَه قائلاً: "إذا كان الدّين المعاملة، فقد كانت معاملته للنّاس فاضلة وعادلة، كما أن حب الوطن والدّفاع عن مصالحه ومصالح أهله من المحامد في نظر الدّين والإنسانية...". كان مخلصاً متصالحاً مع معتقده السّياسي والفكري. لكنه لم يكن مرائياً عندما أمّ السُّجناء للصّلاة، فهو يدرك أن خصمه على الأرض لا في السّماء!
كان يرتدي الملابس العسكرية أو المدنية، ويكفي ذلك لقوده إلى الإعدام. كنت مشغولاً بتوريق كتاب فنظر بوجهي مسؤول المكتبة آزاد، المعروف بخفة دمه وسمنته المفرطة، وأشار لي بيده مستغرباً من مجازفة هؤلاء الجنود.
ما زال كتاب النّزعات مطلوباً، الذي قضى في تأليفه العلامة مروّة نحو عشرة أعوام، وهو أطروحة أكاديمية كلفه بها الحزب الشّيوعي اللبناني وقدمها في معهد الاستشراق السوفياتي. كُتب الكثير مع الكتاب وضده، حتى صدر كتاب لمجموعة مثقفين وباحثين يناقشونه، واعترض بعضهم على منهج الباحث، واعتماد المسألة الأساسية في الفلسفة هي البارومتر أو المقياس لعزل المادي عن المثالي، لكن ذلك لم يُقلل من أهمية الكتاب وانعاش ما سكن في زوايا التّراث.
ففي مقدمة وافية درس مروّة تاريخ مكة وظهور الإسلام فيها، ثم عرج على الصّراعات السياسية والفكرية، وتناول الثّورات في تاريخ الإسلام: الزّنج، والقرامطة والبابكية وغيرها، وهو لم يبتعد كثيراً عن الحق عندما جعل المؤثر الاقتصادي والمعيشي وراء تلك الحركات. ثم عرج على المعتزلة والأشاعرة وإخوان الصفا فالفلاسفة، وأظهر فيها الجوانب المادية التّقدمية قياساً بعصرذاك.
من جانبه نشرّ الأستاذ محمد إبراهيم نقد سلسلة مقالات في جريدة الحزب الشّيوعي السّوداني «الميدان» ناقداً وقارظاً، في الوقت نفسه، لكتاب النّزعات المادية، فسألت حينها الشّاعر السّوداني جيلي عبد الرّحمن(ت ١٩٩٠) عمّا إذا كانت لديه نسخة من تلك المقالات، فردّ عليّ بالنّفي، وأنه سمع بها ولكن لم يحصل عليها، وظلت أمنية في نفسي أن أقرأ ماذا كتب ذلك الكائن المتخفي عن هذا الكتاب.
في معرض الشّارقة (تشرين الثّاني ٢٠١١) لحظت داراً سودانية، تبدو متواضعة، بلبس القائمين عليها وبمعروضاتها، اسمها دار عزّة للنّشر، فأيقنت أن لها صلة ما بترابية الحزب الشّيوعي السّوداني، فأخذت أفتش فيها، وسألت صاحبها: هل تعرف إبراهيم نُقد؟ قال: ومَن لا يعرفه؟ قلت هل تعرف أنه كتب ناقداً النّزعات المادية؟ قال: نعم. وناولني كتاباً صغيراً يحتوي على ١١٨ صفحة.
كان عنوانه: «حوار حول النّزعات المادية مع حسين مروّة». المؤلف محمد إبراهيم نُقد. قال: أتقصد هذا الكتاب؟ قلت ضاحكاً: لثلاثين عاماً أفتش عنه، ودخلت عليك مستخفاً بتنفيذ طلبي! فقدمت لك طلباً مستعصياً؛ وها أنت تنفذه لي. فاضطررت إلى دفع ضعف الثّمن!

الصادق المهدي يقبل ابراهيم نقد

محمد إبراهيم نقـد.. كرَّاسـة الفكـر فـي حـال الخفـاء!

" كان رقيقاً ولطيفاً وعليلاً مثل كائنٍ مهيأ ليكون عابراً لا أكثر! مجرد ذكرى لطيفة عن الحياة أكثر منه الحياة نفسها".

"نيتشة"

واثق مصطفى
كاتب سوداني

(١)

ليس من المنصف أبداً أن يتناول المرء كتابات المفكّر السوداني محمد إبراهيم نقد في عجالة من أمره؛ فهي كتابات تحتاج لأكثر من مجرد حالة استدعاءها بواسطة الحزن الذي تلبسنا مهرجانه المنظم بدقة منذ بداية هذا العام. ينفع ذلك لربما معي في حالة الكتابة عن حميد، أما محمد إبراهيم نقد؛ فله شأن آخر. فالرجل بجانب كونه ظل السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني منذ العام ١٩٧١، وعضو لجنته المركزية منذ العام ١٩٦٠، وأحد أجيال مؤتمر الخريجين كما كان يحلو له القول دائماً، إلا أنه يعرف عندي أكثر بفكره الثاقب وبقصصه البطولية في التخفي، التي تشابه قصص فرسان الملاحم الكبرى في التاريخ؛ وبصدقه الذي لم أرى مثيلاً له في حياتي إلا عند الشعراء!

لا أجد بنفسي قدرة للفكاك من معظم كتابات الرجل الفكرية والسياسية. فلغته الرفيعة في الكتابة الفلسفية توحي بنسب أصيل له في ميدان الأدب؛ ودقته في تحديد المصطلح وفي الانقضاض جهة القضايا الخلافية، توحي بسعة عقل فلسفي لم يقع أثيراً لتلك التبسيطات اليسارية ذات الطابع "التوازني" التبسيطي التي تحفل بها حقول الكتابة الماركسية في السودان. نقد مفكّر من طراز فريد له علينا مهمة أن نعتبر موته مناسبة لنشيع فكره بين الناس وبيننا بصفة أكثر خصوصية.

أذكر جيداً جملته الفارقة تلك، في أوّل ندوة له بعد الظهور الأخير بميدان الديم. وهي جملة لا يمكن أن تمر عليّ مرور الكرام؛ إذ كشف فيها الرجل بطريقته العفوية في الحديث ولباقته الفذة، كثف الإشارة لمنطقة رمال متحركة في الفكر النسوي أبان تحدثه في محور المرأة قائلاً ما معناه: أن المرأة السودانية قد تجاوزت في مسيرتها الطويلة محطات كثيرة؛ هي الآن تقف في محطة متقدمة على مبدأ " التمثيل"، ويجب علينا أن ننتبه لذلك.

مثل هذه الجملة لاً تصدر عن عقل سياسي فحسب؛ بل تتضمن إحاطة فلسفية قصوى بما آلت إليه تجليات الفكر النسوي في العالم. وجريٌ بنا أن لا نهمل مثل هذه "الغيوض" التي تزاحم نقد في معظم ندواته العامة التي شهدتها له. يكفي أن تتذكر ندوة مديريه الخرطوم الأخيرة بميدان الأهلية بأمدرمان، لتعرف أي الغيوض غمرنا بها الرجل عندما أبدى سأمه من ثبات محضر الاجتماع من ما بعد الاستقلال إلى اليوم في محاضر معينة! قال نقد في هذه الندوة: دايرين تجديد غيروا المحضر الثابت دا!

(٢)

أكثر من ثلاثة عقود من عمره، قضاها الرجل متخفياً من بطش الأنظمة الديكتاتورية في السودان، بدون حساب فترات الاعتقال المتقطعة! كتب في هذه الفترات من أجمل ما وقعت عيناي عليه في الفكر السوداني وأكثرها رصانة: في كتابه "قضايا الديمقراطية في السودان: حوار وتحديات" يكشف نقد عن بساطة تلك الذهنية الطفولية التي ترهن الموافقة على "مبدأ" الديمقراطية بما ستؤول إليه مخرجاتها، فإن "ظفرنا" فيها بنصيب الأسد، ناصرها وندعو لها تكتيكياً، أما إذا كانت نتائجها لصالح حزب الأمة مثلاً سنعاديها ونرفضها! هذه الذهنية التي يستهدفها هذا الكتاب لا زالت بيننا إلى اليوم، وإذا أردنا أن يظل نقد حياً بيننا، فعلينا أن نعيد كشف فتوحاته التي لا زالت تخفى على كثيرين.

علينا أن نقرأ نقد بذات الجهد الأقصى الذي كتب به، وعلينا تذكر الفيلسوف نقد لأن هذا ما دفعه لتحمل شظف القراءة والكتابة أثناء الملاحقة المستمرة، وأثناء ضنك العمل التنظيمي الذي لا نهاية له. كان يمكن لنقد أن يكتفي بدفع ثمن النضال من سنوات عمره التي عاشها منذ النضج سياسياً من الطراز الرفيع مثلما فعل رفاق كثر، وكان يمكن له أن يكتفي بهول التضحية العظيمة في أن يعيش وحيداً من الزوجة والأبناء أكثر عمره الذي يحتاج له فيه لهما! لكنه مع ذلك قرر أن يكتب ويفكر ويفتح نوافذ للمثاقفة والتفكير الجاد خلسة وعلانية وتحت أقوى المبررات التي يمكن أن تشفع له! يكتب في "علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة السمات الاضمحلال"، ذلك الكتاب الذي كلفه عناء زيارات متكررة لدار الوثائق السودانية أثناء فترة الاختفاء والملاحقة، يكتب فيه مقتبساً من أوديسة هوميروس، وكتابات برتراند رسل قبل أن يدخل على كتب التراث العربي والرحالة ويكتب التاريخ بمنهج ماركس الذي يفهمه نقد. يبحث نقد بدأب الفيلسوف والمؤرخ الموسوعي سؤال لماذا لم تعرف أفريقيا عصيان للرقيق؟ ويجيب عن ذلك إجابات لم تخطر على بال ماركس نفسه: "إذا كان نقيض الاسترقاق في أوروبا وأمريكا هو الحرية، فإن مفهوم الحرية في أفريقيا لا يعني استقلال الذات، بل الانتماء بمعنى العضوية في جماعة محلية. فالشخص المملوك كان بلا انتماء عندما دخل محيط الجماعة التي استرقته أو امتلكه أحد أفرادها. لكنه وبالتدريج يُمتص؛ يستوعب في نسق القرابة في الجماعة التي استضافته أو أوته" ويكتب معززاً رؤيته كمفكر له نظره في منهج التفسير التاريخي والطبقي قائلاً" "ما قيمة وجدوى وفعالية هذا المنهج بالذات، وهو ناقد بطبعه، إذا إعماله مسخراً لإثبات ودعم رؤية مسبقة؟!"

إنه نفس القول الذي قاله في كل مناهج النظرية الماركسية من المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية وعلم الجمال، فهو ينتبه لتلك المشكلات التي أثارها موضوع الفرق الدقيق بين المنهج وتطبيق المنهج ولا ينكفئ على نفسه هربا من الفتوحات الجديدة في ميادين الفكر والمعرفة.

ليس لنا علاقة بالنظرية الماركسية إنما نفضل استخدام المنهج الماركسي. ذلك ما قاله نقد في إعلان نتيجة انتخابات اللجنة المركزية الجديدة بعد ختام المؤتمر الخامس، في المؤتمر الصحفي الذي عقده الحزب بالمركز العام خصيصاً لذاك الغرض. فطرأت في ذهني تفاكير محمد عابد الجابري في مطلع التسعينات بالتحديد.

يقول نقد: " عدت إلى مروة ضمن من عدت إليهم في المعتقل، وإلى صفحات ورؤوس مواضيع في كراسات استعضت بها، منذ الديكتاتورية الأولى عن المكتبة الخاصة والاحتفاظ بالكتاب بعد قراءته، وكنت يوماً حريصاً على اقتنائه ضنيناً به. فتأسيس المكتبة الخاصة وتجديد محتوياتها ورعايتها، يشترطان الدار المستقرة، إن عزّ استقرار الحياة، فما توفر الشرط الأوّل ولا استقرت السياسة السودانية على حال، ونحن نمسك بقرونها في حلبة الروديو".

أكثر من ثلاثة عقود من عمره، قضاها الرجل متخفياً من بطش الأنظمة الديكتاتورية في السودان، بدون حساب فترات الاعتقال المتقطعة!

كتب في هذه الفترات ما وقعت عيناي عليه في الفكر السوداني وأكثرها رصانة: في كتابه "قضايا الديمقراطية في السودان: حوار وتحديات" يكشف نقد عن بساطة تلك الذهنية الطفولية التي ترهن الموافقة على "مبدأ" الديمقراطية بما ستؤول إليه مخرجاتها

كتب نقد ذلك في مقدمة الكتاب بعد أن فرغ منه في العام ١٩٩٠، وفي ظني أنه كتب قبل ذلك أو على الأقل اتضحت رؤيته النقدية التي كان قد أشار لانتباهه لها في بداية الثمانينيات. وما يهمنا هنا من موضوع الكتابة والتاريخ، هو أننا نزعم أن فتوحات المفكر السوداني محمد إبراهيم نقد كانت قد ظهرت بقوة فائقة في ثنايا هذا الحوار المعدود الصفحات. فإذا قارنا حيز الانشغال بقضايا التراث في الفكر العربي بعامة وفق مناهج حديثة، سنجد أسماء كثيرة تعبر أمام الوعي بدءاً من كتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي" و "نزاعات حسين مروة بجزأيه ومشروع د. طيب تيزيني من التراث إلى الثورة، وصولا إلى أحد أهم المشاريع الفكرية التي شغلت الفكر العربي لأعوام طويلة وهو مشروع محمد عابد الجابري نقد العقل العربي في أجزاءه الأربعة الذي لم يمر دون أن يلفت انتباه كبار المفكرين العرب.

نقداً وحواراً وتأويلاً من أمثال محمود أمين العالم وجورج طرابيشي الذان أصدرا في مقابل كل جزء من هذا الكتاب كتاباً نقدياً موازياً كما في حالة طرابيشي، أو دراسة رصينة لكل جزء كما في حالة محمود أمين العالم وغيرهم كثر ليس هنا محل حصرهم ولا محل انشغالنا.

وفي ظني أن ما يجمع بين الكتابين هو الجدة البالغة في الكشف عن قصور المنهج الماركسي التقليدي في استكشاف قضايا التراث العربي! فمحمد إبراهيم نقد وصل لذلك من خلال تساؤله المستفيض عن تحقيب حسين مروة للتاريخ العربي إلى حقبتين قبل الإسلام فقط – جاهلية أولى وجاهلية ثانية – ونقد ومحمد عابد الجابري تساءلا عن ذلك بأكثر من

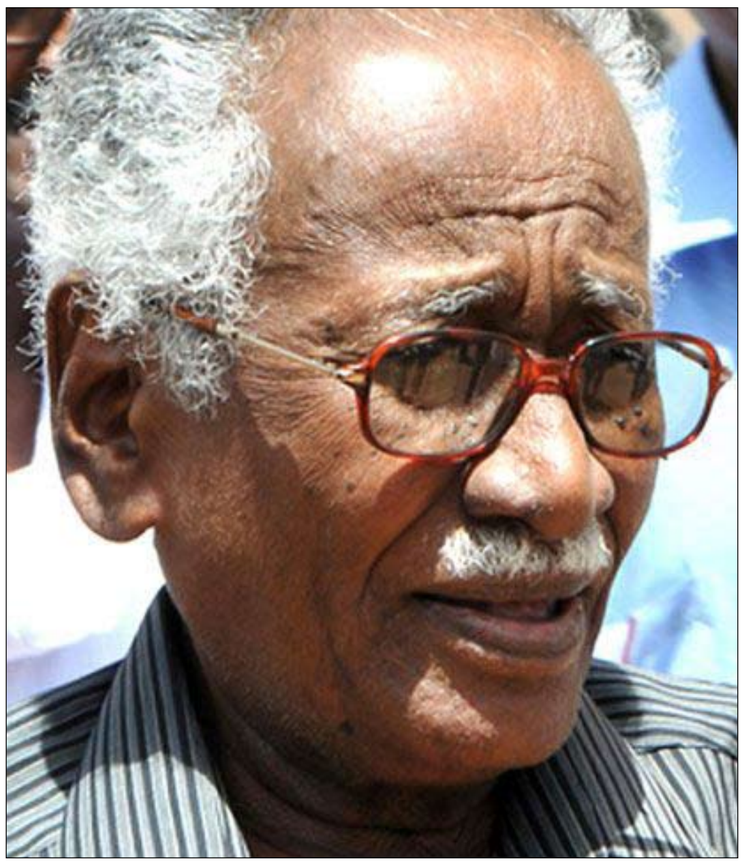

طريقة منبهين إلى أن الانقياد وراء أدوات المنهج بميكانيكية بالغة تخرج من التاريخ العربي قبل الإسلام. يتساءل نقد مواجهاً حسين مروة: "ماذا عن ثمانية عشر قرناً من التاريخ المدوّن؟ أيستقيم حبسها في مصطلح ما قبل النظر الفلسفي؟ معين ١٣٠٠ قبل الميلاد، سبأ ٨٠٠ قبل الميلاد، ثم قتبان وبعدها حمير التي عاصرت القرن الأخير لتاريخ ما قبل الميلاد، وطعنت في قرون ما بعد الميلاد حتى عام ٥٢٥؟"

الجابري كرّس مشروعه في جزء كبير للإجابة عن هذا السؤال، وقد جاء في انتقاده "المضمر" لكتابات حسين مروة أن السبب وراء إغفاله لبعض الحقائق في التاريخ العربي الإسلامي يعود لتطبيقة الحرفي لمنهج لا يتناسب وطبيعة الموضوع المدروس.

كتب الجابري هذا بتفصيل بالغ في الجزء الثالث من مشروعه الصادر أوّل مرة من مركز الدراسات العربية في العام ١٩٩٠، وكتب نقد حواره مع مروة هذا وصدر في العام ١٩٩٠ أيضاً. بين الكتابين ما يؤكد على فرادة نقد كمفكر فذ حتى وإن سبقه كتاب الجابري هذا، ذلك لأن مدخلهما للموضوع هو ما خلّف هذه الضجة الفكرية العالية ونسب التوزيع المهولة التي حظي بها كتاب الجابري – وقد نفدت طبعته السابعة في العام ٢٠١٠ من الأسواق العام الماضي– بينما ظل كتاب نقد هذا لا يحظى بما يستحقه من اهتمام إلا ذاك التقريظ البسيط والدهشة غير المبررة التي عبّر عنها محمود أمين العالم في تقديمه له.

(٤)

لنقد إسهامات فكرية مائزة ليس بمستطاعنا حصرها في مقال واحد، وهي ما تستحق إعادة الحوار حولها وقراءتها قراءة متأنية لأن نقد نفسه لن يقبل منا بأقل من ذلك؛ نقد فنان يعشق التشكيل وتشهد له زياراته العديدة للمعارض المتكررة هنا وهناك بذلك، يكتب في الموسيقى ويكتب عن الأدوار المتوقعة لكليات الفنون في السودان ويدعوا لتحويلها إلى منارات مشعة للفن والأدب.

ذهبنا له نحن جماعة مكتب الفنانين الشيوعيين صلاح حسن وعبد المنعم خضر والهادي جمعة جابر وآخرين، نشتكي من "حل" هذه الهيئة التي كان يشرف على متابعتها من السكرتارية، وعن ذلك الإتهام الذي أطلقه علينا أحد قيادات اللجنة المركزية عندما وصف هيئة قوامها ١٢١ عضوا من الكتاب والفنانين فاستغرب نقد وقال أمام دهشة الجميع: "أنا لو قالو لي كلام زي دة بستقيل من الحزب"!

يتماء أنتم يا رفاق بعد هذا الرحيل! فأشيعوا نقد تحمون أنفسكم من جهالة لم ينذر حياته سوى لمحاربتها بسبل كثيرة! أعلم أنني أغفلت الكثير، فقط هي بداية للعودة المتأنية في كتابة أخرى ومساهمات لم تلق حظها الوافر من الانتشار!

عن صحيفة الجريد السودانية

http://www.almadapaper.net - E-mail: almada@almadapaper.net

في فكر محمد إبراهيم نقد

فريزة عطية

في تقديمه لكتاب «في فكر محمد ابراهيم نقد» الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني للباحث نذير جزماتي يرى المفكر العربي المعروف محمود أمين العالم ان محمد ابراهيم نقد عرفه محللا عميقا عارفا بأسرار مختلف حقائق الواقع السوداني والعربي في انحائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد كان يتابعه باعجاب شديد في سجون السودان المختلفة أو متخفيا من حكومات البطش والاستبداد مواصلا أينما كان وكيفما كان قيادته للحزب الشيوعي السوداني باعتباره أمينا عاما له فضلا عن مبادراته المتعددة الرضية لتوحيد وتنشيط مختلف الفصائل والقوى السياسية والاجتماعية الحية في السودان من أجل سودان ديمقراطي متحرر ومتقدم.

في مجلس النواب السوداني

في حين يؤكد الباحث جزماتي مؤلف الكتاب الجديد ان محمد ابراهيم نقد شيوعي من طراز مختلف عن معظم الامناء العامين في الاحزاب الشيوعية العربية وغير العربية، حيث رأى ان أزمة النظام البرلماني في السودان لا تحل بمصادرة الديمقراطية في نظام دكتاتوري وإنما بتوفير الديمقراطية والحقوق الأساسية للجماهير حيث لم تكن الانتفاضة في عام ١٩٨٥ للتغيير الاجتماعي بقدر ما كانت من أجل استعادة الحريات الأساسية والقيام ببعض الاصلاحات ذات الطابع السياسي العام في اطار النظام نفسه وفي اطار التشكيلة الاقتصادية. الاجتماعية القائمة بما فيها من قطاع رأسمالية الدولة ورأسمالية القطاع الخاص والقطاع التقليدي الذي مازال يحافظ على بعض سمات الاقتصاد المعيشي الذي تكتسبه العلاقات السلعية . النقدية بالتدريج. وبالنسبة الى اختلاط الاوراق يرى محمد ابراهيم نقد ان أعضاء الحزب الشيوعي السوداني لم ينتقدوا بالقدر الكافي السلبيات التي أدت الى تصفية التجربة نفسها ولذلك من السهل على «جعفر النميري» ان يأتي في بلد مثل السودان فيه تعددية وثورة سابقة من أجل الحرية السياسية وان يطرح هذه الشعارات فتجد استجابة من جانب الجماهير حيث لا يرى الرجل العادي فرقاً كبيراً بينما كان يطرحه الحزب الشيوعي السوداني وبين ما يطرحه النميري.

ويرى الباحث في كتابه الجديد ان «محمد ابراهيم نقد» ينتقد ما حظيت به الفلسفة من عناية المنهج الجدلي سواء في هذا الفهم المغلوط للفكر العربي الاسلامي عند هينجل أو في الاشارة العابرة لماركس وانجلز والتي لم تكن في الحقيقة الا تعليقا على دراسات لكتاب آخرين أو في الاشارة العابرة عن ابن خلدون.

ويحدد «نقد» المنهج الجدلي القويم لدراسة الفكر العربي الاسلامي فلا ينبغي في هذه الدراسة ان نتسلح بصيغة ماركسية جاهزة لنبحث عن مدى انطباقها على واقع العلاقات الاجتماعية وانما ينبغي البدء بالدراسة الموضوعية لهذه العلاقات فربما أسفرت عن نمط متغاير وتشكيلة اقتصادية اجتماعية ذات خصائص خارج حدود التشكيلات الخمس وتابعها الأسيوي فهذه التشكيلات لم تستنفد كل التشكيلات المحتملة. والبحث التاريخي ليس تطبيقا لصيغ مسبقة جاهزة وإنما هو دراسة عينية واستخلاص القوانين الموضوعية منها فالواقع أغنى من ان نفسره بعامل واحد هو الاقتصاد والانتاج واعادة الانتاج ونسخ بقية العوامل المادية والروحية الاخرى. وهو أغنى كذلك وأعقد من ان نفرض عليه تعريفات محددة كتعريف الوعي القومي مثلا وتحديده بمرحلة تاريخية اجتماعية معينة رغم ان البحث العلمي قد أثبت توافره في مراحل سابقة مختلفة ولهذا لابد من انتشال المنهج الجدلي من الجمود والكسل الذهني وخنوع الهمة حيث لابد من احترام ومراعاة مختلف الاجتهادات والتنويعات الفكرية المختلفة من أجل بلورة فلسفة عربية اسلامية معاصرة عقلانية تسع من الملل والنحل والفرق ثلاثا وتسعين.. وهذا دليل على خصوبة وتنوع الابداع الفكري العربي الاسلامي. ومع ذلك يؤكد الباحث «نذير جزماتي» في كتابه عن الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني ان «محمد ابراهيم نقد» حذر من الربط الجامد بين الظواهر الفلسفية والفكرية المختلفة وأوضاع اجتماعية واقتصادية معينة في مرحلة من مراحل التاريخ ربطا مباشرا ذلك ان هناك تداخلا بين المضامين الفلسفية القديمة والحديثة ومن التعسف الفرز المطلق بينها ونسبة كل منها الى وضع اقتصادي . اجتماعي محدد، فهذا سقوط في القولبة والتحديد الجامد المطلق للظواهر الفكرية والواقعية ولهذا يتبين «نقد» بوضوح ضرورة التمييز بين ما هو ايديولوجي وما هو علمي.

فقد قام بمتابعة تاريخية تحليلية لمفهوم الايديولوجية منذ بداية نشأة المفهوم حتى معالجته الدقيقة عند ماركس وانجلز اللذين ميزا بوضوح بينه وبين التحديد العلمي، ثم قام بكشف ما وقع من خلط بين الايديولوجيا والعلم على يد لينين وتأثر الادبيات السوفييتية بهذا الخلط.

ويعود الباحث في كتابه الجديد للحديث عن نقد الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني للنمو السرطاني للرأسمالية البيروقراطية والفئات الطفيلية المرتبطة معها في السوق السوداني، فعن طريق ارتباطها بجهاز الدولة وبالاتحاد الاشتراكي ومؤسسات السلطة تحول جعفر النميري فجأة الى الفكر الاسلامي وأصدر القوانين الاسلامية «بتأسلم»، فالجميع يعمل بالصيغة الاسلامية وهذا أنجب أموالا طائلة للفئات الطفيلية لأن النظام المصرفي الاسلامي يتعامل بالمرابحة والمشاركة ولا يتعامل بسعر الفائدة، وبالتالي يتعامل بالتسهيلات قصيرة المدى وهذا ما أدى الى اتساع نشاط الفئات الطفيلية في المضاربة بالسلع التموينية والمحاصيل، خاصة وان التوصية للبنك لتقديم التسهيلات لا تعتمد على الضمانات المالية أو العقارية أو الضمانات المعروفة في النظام المصرفي وإنما الضمان يتوقف على الهوية السياسية في السودان. كما تكلم «محمد ابراهيم نقد» عن الثورة الوطنية الديمقراطية التي تعني الوطنية وفيها تحقيق الاستقلال الوطني وحمايته، أما الديمقراطية فإنها تعني تصفية الاشكال الاقطاعية أو شبه الاقطاعية كما تكلم عن جهاز الدولة الذي ورثوه من الادارة البريطانية وأضافت عليه الحكومات السودانية المتعاقبة أجهزة قمع اضافية وضخمته ووسعت صفوفه وزادت تكلفته وأصدرت قوانين لا تعد ولا تحصى لمصلحة البيروقراطية ولمصلحة أجهزة القمع من جيش وبوليس وغيره لمصادرة الحريات. فهذا الجهاز يحكم سيطرته على القطاع العام وهو أكبر قطاع اقتصادي لايزال في السودان بحكم ملكيته لمشاريع صناعية وزراعية والبنوك وبحكم كونه أكبر مخدم وأكبر مستثمر ولهذا تملك الفئات البيروقراطية الى جانب القرار الاداري قراراً في الشأن المالي وهي بهذا تؤثر في التطور الاقتصادي ولها مصلحة مرتبطة بالرأسماليين في السوقين الأبيض والأسود.

ويشير الباحث في كتابه الجديد وعبر خمسة فصول الى علاقات الرق في المجتمع السوداني النشأة والسمات والاضمحلال كذلك مفهوم الرق في ممالك السودان المسيحية ورقيق السودان وممالك مصر في حين يتناول الفصل الثاني من الكتاب رواد الاسترقاق وتجارة الرقيق في افريقيا ومرسوم لالغاء الرقيق ومرسوم عتق الارقاء ببريطانيا. أما الفصل الثالث فيتحدث عن الرق والاسترقاق في مجتمع الفونج والرقيق في الثورة والدولة المهدية كذلك علاقات الأرض والحكم الثنائي.

نقلا عن جريدة البيان الاماراتية

هكذا تكلم محمد ابراهيم نقد

في العاصمة الخرطوم، التي تستحم بالغبار وهي على ضفاف النيل، تتكثف التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية في بؤرة واحدة.

المدينة أربعة ملايين ونصف المليون، شوارع مكسوة بالرمل، بيوت من الطين في مواجهة البنايات الشاهقة الحديثة للبنوك الإسلامية. غلا أسطوري، وبطالة واسعة، تضخم أودى بالجنيه السوداني إلى الحضيض (الدولار =١٢ جنيها في البنوك)، حرب طاحنة في الجنوب، البلاد خرجت لتوها من أزمة كبيرة كبيرة، انتفاضة ديسمبر. كانون أول الماضي- هبت الجماهير إلى الشوارع احتجاجا على رفع السكر والضروريات فانصاعت الحكومة.

الدولة شبه مفلسة، أزمة وزارية تبدأ بانسحاب الحزب الاتحادي (الميرغني) من الوزارة وتشكيل أخرى ضيقة من حزب الأمة والجبهة السلامية. صراع حول المؤتمر الدستوري. شريعة أسلامية، أم قانون حضاري يأخذ التنوع الديني والمذهبي والاثني بعين الاعتبار؟

إضرابات صيادلة احتجاجا على فقدان الأدوية. النقابات العمالية تطالب بحد أدنى للأجور، الجيش غاضب بسبب فقدان المؤن والاعتدة، وهو يخسر معركة وراء أخرى (سقوط مدينة الناصر). في هذا الجو الفوار المتقلب والمشحون بالاحتمالات تناضل القوى الديمقراطية من أجل دستور ديمقراطي (ضد قانون الترابي) ومن أجل السلام في الجنوب وفي سبيل حكومة موسعة أولا ثم في سبيل حكومة جديدة. تعديل قانون الانتخابات لتمثيل القوى الحديثة (في المدينة) من عمال ومثقفين. واتخاذ إجراءات عاجلة لانتشال الاقتصاد السوداني الذي حطمه المضاربون الطفيليون والبنوك الإسلامية الشرهة.

في هذا المناخ العاصف، أجرت «النهج» مقابلة مع الرفيق محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني تناولت طائفة من المواضيع الفكرية و العلمية، فيما يخص الحركة الثورية عموما، وبخاصة تجربة البريسترويكا. وفي هذا الحديث يلقى الرفيق نقد اضواء كاشفة على جوانب هامة من نضالات الشيوعيين السودانيين المفعمة بالتضحيات.

الحوار البرنامج

النهج: للحزب الشيوعي السوداني نظرة خاصة إلي قضية الديمقراطية من حيث المفهوم النظري ومن حيث الممارسة العملية استنادا إلى تجاربه المديدة في ظروف بالغة التنوع. كيف تلخصون هذه النظرة، من الوجهة الفكرية والوجهة العملية، في ضوء الاستخفاف المديد الذي نراه في العالم العربي بـ الديمقراطية الليبرالية ، وفي ضوء مساعي وضع المهمات الاجتماعية قبل أو فوق الديمقراطية السياسية.

نقد: الحركة الوطنية السودانية في تاريخها الحديث- خلال الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وبعدها- أميز مافي نشاطها السياسي العام هو النضال من أجل الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية. وأصبحت هذه القصية جذرا أساسيا في الحركة السياسية السودانية. فالحركة الوطنية نفسها تبلورت في تكوين الأحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية للشباب والنساء، للمزارعين، للمثقفين. وبالتالي أصبح كل عائق يقف أمام تطور الحرية السياسية بمعناها العام يجد مقاومة من جانب الشعب السوداني. قد تكون الظاهرة مشتركة بين كل بلدان حركة التحرر الوطني، لكنها في السودان تتسم بطابع الاستقرارية والديمومة.

بمعنى أن الأنظمة العسكرية التي حاولت أن تنتقص من الحريات الديمقراطية ، سوا الحكم العسكري الأول بقيادة كبار الجنرالات، بكل ماهو معروف عنهم من محافظة وتقليدية ورجعية، أو الحكم العسكري الثاني الذي بدأ حياته بشعارات تقدمية واشتراكية ويسارية، في الحالتين عمل الشعب على استعادة الحريات وبشكل خاص التعددية الحزبية. فالحكم العسكري الأول صادر التنظيمات الحزبية والنقابية ولم ينشيء تنظيما سياسيا من جانبه. النظام العسكري الثاني وتحت تأثير التجربة الناصرية، حاول أن ينشئ التنظيم السياسي الواحد. في الحالتين الشعب السوداني تعامل مع الواقع من موقف ثابت وتمسك باستعادته الحريات والحقوق والتعددية. وفي هذه القضية تبرز بعض الحقائق التي اعتقد أنها مهمة للتجربة السودانية، خاصة فيما يتعلق بتجربة النظام العسكري الثاني الذي جاء من موقع الشعارات (الاشتراكية) والتغيير الاجتماعي، فحاول أن يطرح شعاراته (الديمقراطية الجديدة) من موقع الهجوم والانتقاص من الديمقراطية الليبرالية، التي لاشك أن محتواها برجوازي تاريخها برجوازي واصلها برجوازي وجذرها برجوازي. أود أن أركز هنا على الحقيقة الأساسية الأولى وهي أن الهجوم على الديمقراطية السياسية، بمعنى الحريات وحكم القانون والدستور والتعددية إلى آخر ما أفرزته الثورات البرجوازية. هذا الهجوم لم يكن دقيقا. أقصد لو أننا أخذنا الأمر من الناحية التاريخية فلا خلاف على محدودية الديمقراطية الليبرالية. لا خلاف على ذلك.

النهج: محدوديتها من منطلق الحدودية التاريخية للتشكيلة الرأسمالية وليس من منطلق آخر.

نقد: بالضبط، فالهجوم على الديمقراطية الليبرالية كان ينطلق من موقعين: الموقع الأول من الطبقة العاملة والماركسية، باعتبار أن السلطة بيد البرجوازية بفعل

◄

علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع، طبيعة ملكية وسائل الإنتاج، توزيع الثروة..الخ، وأنه لن تحل القضية الاجتماعية إلا من خلال الثورة الاجتماعية، حيث يتبع ذلك شكل جديد من الديمقراطية، نمط جديد من الممارسة الديمقراطية. والموقع الآخر من منطلق البرجوازية الصغيرة، وهى تنتقص من الديمقراطية الليبرالية وتتحدث عن التغيير الاجتماعي، لكن في إطار مصادرة أساس الديمقراطية الذي انتزعته الجماهير بنضال مرير جدا، وبدلا من استكماله، تسعى لفرض دكتاتورية شريحة معينة من البرجوازية الصغيرة تحت شعار أنها تحقق العدالة الاجتماعية في مواجهة الديمقراطية الليبرالية التي عجزت عن تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا النمط من الخداع عاش عليه النميرى خلال السنوات الأولى من حكمه. وهو النمط الذي جرب في بلدان عربية أخرى. اعتقد ليست لدينا أوهام أو غموض حول هذه القضية، سواء في الشكل الفلسفي أو الأيدولوجى أو الاقتصادي. لكن نعتقد أن أي تغيير اجتماعي نقدمه يجب أولا أن يحافظ ويدعم ويحمى ما اكتسبته الجماهير من حريات وحقوق أساسية وأن يستكمل ذلك بالتغييرات الاجتماعية ، الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الاجتماعية. هذه الصيغة قد تبدو مجردة، لكن بدون حلها حلا جذريا وسليما لا اعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية (سواء في السودان أو في منطقتنا) ستجد طريقا سهلا تسلكه نحو وجدان الجماهير وتعبئتها وتنظيمها واستنهاضها.، ففي فترة من الفترات طرحت الأمور وكأن قضية التنمية نقيض للديمقراطية، وكأن أي حديث عن الديمقراطية يفتح الباب لنشاط الثورة المضادة في ظل الأنظمة الوطنية وقيل أن الذين ينادون بالديمقراطية والتعددية يريدون أن يكشطوا الثورة أو يسقطوا النظام الثوري. هذا ما كان النميرى يردأ صباح مساء قائلا أن كل من يطالب بحقوق أساسية أو حريات ديمقراطية يرفع راية الرجعية والرأسمالية والعودة للنظام الرأسمالي والظلم الاجتماعي.

لنأخذ تجربة السودان بصورة محددة: ناضل ست سنوات ضد الحكم العسكري الأول واستعاد الحريات والتعددية الحزبية على النمط البرجوازي. ثم ناضل ست عشرة سنة في ظل نظام نميري واستعاد التعددية والحريات والحقوق على النمط الليبرالي. هذه مكاسب للشعب السوداني يجب أن لا يقلل منها أو ينتقص منها. لأن الشعب السوداني استفاد فائدة قصوى من الحريات في تطوير حركته الجماهيرية ووعيه السياسي وبناء تحالفاته وكشف المظالم الاجتماعية والسياسية، وخاصة في الريف. فعندما أتحدث عن الديمقراطية لا أعنى فقط ما يهم مجموعات المثقفين من حرية الرأي وحرية التعبير، لكنى أتحدث من زاوية حقوق الفلاح في قرية نائية في أن يتقدم للقضاة، وينشر في الصحف مظالمه ويحافظ على عائد إنتاجه برغم الاستغلال الرأسمالي وشبه الاقطاعى، عن طريق توحده في اتحاد أو نقابة أو في أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي الذي تتيحه الديمقراطية الليبرالية. هذا في مواجهة ما جرى بناه من حكم عسكري يميني أول ثم حكم عسكري بدأ يساريا ثم أخذ يتجه نحو اليمين بذات الشعارات الخاصة بتحالف قوى الشعب العاملة و العدالة الاجتماعية و الاشتراكية.

بالتأكيد فإن الأفضل للعامل السوداني والفلاح السوداني هو النظام الديمقراطي

> **أن كل مناضل عاقل معلم تماما أنه كلما توفرت حريات أكثر واجهت الطبقة العاملة ظروف أفضل لتطوير حركتها النقابية ووعيها السياسي حتى عندما تكون العناصر الانتهازية مسيطرة على قيادة النقابات. وكذلك الحال بالنسبة لحركة الثقافة والفكر والعاملين في الإدارة وجهاز الدولة.**

الليبرالي. فما تحقق له من حريات وأحزاب ونقابات وانتخابات وبرلمان يفتح المجال واسعا لصراعه ضد قوى الرأسمالية السودانية وشبه الإقطاع السوداني والاحتكارات الأجنبية، هذا الحلف الحاكم. فالشعب يشعر و يقتنع ذاتيا بما هو مفهوم لدينا. يقتنع بأن القوى اليمينية تضيق ذرعا بالحريات وبالنظام البرلماني الذي تحكم بواسطته، لأنها تحس يوميا أن الحريات والحقوق والتعددية والبرلمان يفتح أمام الحركة الجماهيرية مجالا أوسع لاستقلالها الذاتي عن النفوذ الطائفي والقبلي – هذان الشكلان المميزان من البنى الفوقية اللذان تحافظ بها القوى اليمينية على نفوذها. ومع كل يوم يمر تحاول الجماهير أن تنعتق من الوصاية القبلية والطائفية وتؤسس، ولو بشكل جنيني، نزعة الاستقلال هذه في طابع مؤسس، مثلا، رابطة أبناء قبيلة ما. ورابطة من هذا النوع تحمل اسما قبليا قد تبدو للمراقب متخلفة، لكنها نزعة للخروج من الإطار القبلي. فمصطلح القبيلة نفسه يأخذ شكلا جديدا، تعبيرا عن القسم الذي بدأ يعي أن مصالحه تقع خارج أطار النفوذ القبلي، لكنه يرتبط بجماهير قبيلته. وهذا نوع من التحول البطئ في القطاع التقليدي، في الاقتصاد المعيشي، وله مدلول ثوري كبير في اتساع الحركة الجماهيرية، والأشكال المستقبلية لتيحالف الطبقة العاملة وجماهير الريف. فداخل هذه الرابطة تجد الطلبة والعناصر المستنيرة والعمال والموظفين والمثقفين، ولن تجد أبنا ء بيوتات الإدارات الأهلية، أبناء الارستقراطية القبلية. (الإدارة الأهلية من قادة القبائل اتخذتها السلطة الاستعمارية في العشرينات أداة للحكم غير المباشر لجباية الضرائب والعشور ومنعتها سلطات إدارية وقضائية).

فالروابط تعبير عن تطور داخل القبيلة تقود الأقسام المستنيرة من أبنائها، تعبير عن استقلال ذاتي. ويدور داخل الروابط صراع: البعض يريد أن يحافظ على المظلة الطائفية من موقع الاستقلال داخلها، والبعض ينزع للخروج من تلك المظلة والاعتماد على السند القبلي. ففي دارفور مثلا عشرات القبائل العربية وغير العربية المرتبطة بشكل أو بآخر بطائفة الأنصار وحزب الأمة. وكان مركز حزب الأمة يحدد مرشحي الدوائر البرلمانية في ذلك الإقليم. لكن أهل الإقليم أخذوا يرفضون الترشيح من المركز، وبدأوا يقولون: نحن نختار المرشحين. وقد كان رأينا أن هذه النزعة نحو الاستقلال صحيحة جدا، وسوف تتعلم تلك الجماهير من خلال تجربتها الذاتية كيف تختار الأفضل والأحسن من بين أبنائها. وما كان لهذا الشكل من نزعة الاستقلال لدى الجماهير القبلية أن يظهر لولا وجود الحريات والأحزاب والنظام البرلماني الذي وفر المناخ المناسب لتحرك هذه الجماهير من أسفل وضيق الفئات العليا في المؤسسة الطائفية القبلية من الحريات والحقوق الأساسية، ناتج عن نزوع تلك الجماهير نحو الاستقلال.

القضية الثانية الأساسية أن كل مناضل عاقل معلم تماما أنه كلما توفرت حريات أكثر واجهت الطبقة العاملة ظروف أفضل لتطوير حركتها النقابية ووعيها السياسي حتى عندما تكون العناصر الانتهازية مسيطرة على قيادة النقابات. وكذلك الحال بالنسبة لحركة الثقافة والفكر والعاملين في الإدارة وجهاز الدولة. الظروف الديمقراطية دائماً الأفضل بالنسبة لتطور الوعي السياسي.

ثمة مسألة تبرز: هل عن طريق الديمقراطية الليبرالية والنظام البرلماني ستحل القضية الاجتماعية، تحل قضية الثورة الاجتماعية؟أ هذا غير وارد لسببين: الأول

أن القوى اليمينية الحاكمة تحاول إفراغ النظام البرلماني من أهم مقوماته التعددية حرية الرأي، توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية و القضائية، إنها تضيق بالقضاة المستقل وتتغول على السلطة التشريعية، تضيق بالحريات وتصدر القانون بعد الآخر للحد من هذه الحريات. هذا الوضع أدى إلى أزمة

النهج: حالياً

نـقـد: نعم. وهي الأزمة الثالثة. نشبت الأزمة الأولى وتسلل عنها الحكم العسكري الأول لمصلحة القوى اليمينية ورأس المال المحلى والخارجي. في الأزمة الثانية عجز النظام البرلماني ولم تعجز الجماهير عن استخدام حقوقها بفعالية فضاق بها اليمين وانفتح الباب نحو الانقلاب الثاني، الذي كان لابد له أن يدخل من بوابة حركة الجماهير وثورة اكتوبر ١٩٦٤ وشعارات التغيير الاجتماعى والمد الثورى في المنطقة العربية وأفريقيا. ومن هنا تقييم تجربة ذلك النظام في فترته الأولى، ومحاولته تقديم نفسه باسم الديمقراطية الجديدة أو الديمقراطية الثورية.

النهج: بالمناسبة، تعبير ´´ الديمقراطية الجديدة هو عنوان كتاب لماوتسى تونج

نـقـد: هذا التعبيرNew Democracy جاءنا من الصين ودخل على أدبياتنا الحزبية بلا دراسة وبلا تقييم وبلا عناية. وما يزال ماثلا في كثير من أدبياتنا الحزبية. وأعتقد أن موقف الحزب الشيوعى في ذلك الوقت من نظام نميرى كان يستند إلى هذا الفهم. إن أزمة النظام البرلمانى لا تحل بمصادرة الديمقراطية ونظام دكتاتورى.

كنا قبل الانتفاضة – مارس/ ابريل١٩٨٥ – نرى أن المعركة الأساسية أمام الشعب السوداني هي الإطاحة بنظام حكم الفرد. قد لا يكون تعبير حكم الفرد مصطلحا مكتملا، لكنه يعنى الجمهورية الرئاسية التي تركز السلطات في يد رئيس الجمهورية، ونظام الحزب الواحد وسياساته الاقتصادية. ولم تكن الانتفاضة للتغيير الاجتماعي بقدر ما كانت لاستعادة الحريات السياسية وبعض الإصلاحات ذات الطابع السياسي العام في إطار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية القائمة بما فيها قطاع رأسمالية الدولة ورأسمالية القطاع الخاص والقطاع التقليدي الذي مازال يحافظ على بعض سمات الاقتصاد المعيشي (وليس كلها) الذي تكتسحه العلاقات السلعية النقدية. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي مكان في السودان لا يتعامل مع السوق عن طريق النقد، لا يوجد أحد في السودان إلا وينتج جزء من محصوله للسوق كي يبادله بالنقود. إذن فالقطاع التقليدي بمعنى subsistence Eonomy لا يوجد في السودان حرفيا. بعض سمات القطاع التقليدي قائمة، لكنها لا تماثل سمات الاقتصاد المعيشي – فهذا القطاع ينهار وقسمات الانهيار تماثل ما يحصل حيثما يكون التطور الرأسمالي بطيئا وشأنها كما في بلدان العالم الثالث: تشكل حزام الفقر حول المدن، الهجرة..الخ، ويأخذ أحيانا شكل المجاعة وأحيانا التضخم والجفاف. أحيانا الحرب الأهلية.

النهج: تقصدون عملية التراكم البدائي ولكن ليس بشكلها الكلاسيكي.

نـقـد: نعم، تراكم بدائى لكن مختلف في الشكل. مجاعة، جفاف، تصحر وعوامل أخرى تسير في المجرى الأساسي والقانون الأساسي الذي يحكم التطور، ويكتسب شكل نزوح إلى المدن للبحث عن منفذ ومصير.

النهج: خلع المنتجين الصغار...

نـقـد: نعم خلعهم. لكن ليس فقط انهيار المنتج الصغير، ليس فقط الشكل الكلاسيكي. فهناك سمة ثانية فالذين ينهارون في الريف يوازيهم العادون من الخليج محملين بالمال لفتح بوتيكات، أي نشوء أشكال أخرى من الإنتاج الصغير الخاص بالمدينة. هذا يعنى أن القوة المطرودة من الريف لا تتحول بالضرورة إلى قوى عاملة، إلى طبقة عاملة.

النهج: يتحول قسم منها إلى فئات مهمشة إذن..

نـقـد: فئات مهمشة في ظل التطور الشائه.. نواصل قضية الديمقراطية.. بعد الانتفاضة أعلنا أننا نقبل التحدي بالحفاظ

مع اعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني

على الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها. فقد ناضل شعبنا ١٦ عاما لاستعادة هذه الحريات، وأي حديث عرضى عن أن هذه الحريات وهذه الديمقراطية لا تعنى شيئا ولابد من المضى قدما لديمقراطية أخرى، فيه كثير من التقدير الخاطئ لتطور الثورة، وفيه استخفاف بما أنجزه الشعب السوداني وضحى من أجله، وفيه نزعة لدكتاتورية شريحة أخرى من (البرجوازية الصغيرة) تسرق رصيد الانتفاضة وتسرق رصيد حركة الجماهير من أجل التغيير وتفرض قيام انقلاب.. ما هو الأفق الآن؟ الأفق هو الصراع حول الديمقراطية والنظام البرلماني وإصلاحه ببرنامج متكامل وليس مجرد شعار. وتتلخص إجراءات الإصلاح في الأتي:

أولا: قانون للانتخابات يوزع الدوائر الانتخابية بحيث تنال مناطق الوعى عددا أكبر من الدوائر مع المحافظة على مبدأ الديمقراطية الليبرالية في أن لكل مواطن واحد صوتا واحدا. لكن ظروف السودان وتجاربه تقتضي تخصيص دوائر للقوى الحديثة. مثقفون، عمال.. الخ. هذه القوى تحملت أعباء التغيير السياسي في معارك الاستقلال الوطني وفي ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وفي الانتفاضة، ووجودها في البرلمان يعطي النظام البرلماني فعالية أكبر إلى جانب الدفاع عن مصالح هذه القوى من داخل البرلمان.

ثانيا: الدستور الديمقراطي والقوانين المتفرعة هي والتي لا تتعارض معه، بحيث لا ينتهي كل نص في الدستور بتعبير «في حدود القانون». فبعض القضايا. يجب أن لا تمس كحقوق أساسية وحريات ديمقراطية بأي ضوابط لمصلحة الفئات الحاكمة لكى تتحكم في الحقوق والحريات كما تشاء.

ثالثا: حل مشكلة القوميات وشكل الإدارة – أو الدولة المركزية– مع أوسع سلطات ممكنة في المستوى المحلي. إضافة إلى مشكلة القوميات. ففي الجنوب مثلاً تجمع قبائل وقوميات مختلفة ذات فوارق عرقية وثقافية ودينية ورواسب من الاضطهاد والتخلف، ولابد من حكم ذاتي اقليمي للجنوب. وهناك مناطق مثل جبال النوبة تسكنها تجمعات عرقية غير عربية ولابد من شكل للإدارة الذاتية لها. وكذلك الحال في شرق السودان.

رابعا: تصفية الإدارة الأهلية باعتبارها شكلا من أشكال بقايا الإقطاع وشبه الإقطاع القبلي (السودان لم يعرف الإقطاع بشكله الكلاسيكي، لا العراقي ولا المصري ولا السوري ولا الأوربي. فالقبائل بدوية والسلطة القبلية هى الأساس..) نشر الديمقراطية وتوسيعها في مسائل الحكم وتصفية الإدارة الأهلية، وتوسيع قاعدة الحكم المحلي بمستوياته المختلفة: مجلس مدينة، مجلس.. الخ. أما في المناطق المتخلفة النائية فيمكن أن تبقى الإدارة الأهلية بسلطات إدارية فقط، وتنزع عنها السلطات القضائية.

النهج: برنامج للإصلاح الديمقراطي يتضمن إبعادا اجتماعية كبيرة ولا يقتصر على البنية المؤسساتية للبرلمانية

نـقـد: أعود لقضية الدستور. أول دستور في السودان كان دستورا علمانيا، لكنها ليست العلمانية الأنكلوساكسونية، ليست العلمانية اللاتينية. لأن الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة. ومازلنا نرى أن السودان، بحكم تمدد قومياته وأعراقه وثقافاته، يحتاج إلى دستور ديمقراطي – وهذا تعبير أصدق من تعبير العلمانية واللاعلمانية، دستور ديمقراطي لا يفرق بين المواطنين بسبب الدين أو العرق. فالعلمانية لها مدلول لا ينطبق كليا على ظروف السودان، حيث العلمانية تفصل نهائيا بين الدين والدولة. لكن عندما ينص الدستور أن الإسلام دين الدولة فالدستور لا يعود علمانيا.

نحن مع أن يكون الإسلام مصدرا من مصادر التشريع، ليس فقط في الأحوال الشخصية وليس في هذا تنازل للقوى اليمينية بل أدراك لواقع السودان وتركيبته، أدراك لتراثه الروحي والوجداني، أدراك لقضية الأصالة والاستمرار في التطور السياسي. هذه القضايا مجتمعة تشكل محور صراع سياسي واقتصادي واجتماعي حول الديمقراطية. القوى اليمينية تضيق بكل هذا، وتركز معركتها في قضية الدستور الإسلامي والدولة الدينية – تختزل كل هذه العملية في هذا الجانب. وهي لم تبدأ بهذا الشعار وإنما انتهت إليه عندما لمست أن النضال من أجل الديمقراطية ومن أجل حماية النظام الديمقراطي والبرلماني بدأ يلامس الآفاق الخاصة بالتغيير الاجتماعي، بالثورة الاجتماعية، فبدأت ترفع شعار الدستور الاسلامى والدولة الدينية.

النهج: هل تعتبر أن ذلك واحد من أسباب انعطاف الصادق المهدى من فكرة الدولة الحديثة إلي الدولة الإسلامية؟

نـقـد: الصادق من يومه ينادى بالإسلام وبدستور الإسلام.

النهج: قرأنا تأويلاته السياسية للإسلام وقضية الحدود. إنها تتقاطع مع فهم الإخوان. الصادق يحاول أن يستخدم الإرث الاسلامى، علم الكلام، حتى الفقه، بتأويلات مغايرة. يعنى يحاربهم بنفس السلاح على نفس الصعيد باستنتاجات مغايرة، يبدو فعلا أن لديه انعطافا بهذا الشكل أو ذاك.

نـقـد: هذا الصراع الخاص بالديمقراطية الليبرالية في السودان، جزء من الصراع الاجتماعي، جزء من صراع الثورة، القوى الشعبية تناضل لاستعادة الحريات كيما تبنى تحالفاتها، تبنى تنظيماتها، يزداد وعيها، تكتسب من تجربتها الذاتية دروسا جديدة. والقوى اليمينية تحاول أن تحد من هذا الاندفاع، وتفرض أشكالا مختلفة لمصادرة الديمقراطية والحريات، إما عن طريق دكتاتورية مدنية، كأن لفرض الدولة الدينية والدستور الاسلامى، وتحد من الحريات وتصادرها برغم الشكل البرلماني الموجود، أو أن تأتى المؤسسة العسكرية لمصلحة نفس النادي، نادي القوى الاجتماعية الذي حكم السودان من الاستقلال حتى اليوم. وليس هذا اكتشافا نظريا جديدا. وليس تطبيقا خلاقا للماركسية، وليس ادعاء بعبقرية. لكنه قراءة للواقع السوداني باسترشاد ماركسي حسب قدراتنا، حسب الاجتهاد الذي ترونه فيما لو تجولتم في وسط الناس. إنه لا يخلو من جانب براغماتي. لكن البرغماتية أداة من أدوات المعرفة، ليست خطأ كلها، فيها جوانب عملية صحيحة. لكن إذا تحولت إلي نظرية كاملة للمعرفة يصبح أمرها شيئا أخر. هذه واحدة من الخصائص المهمة بالنسبة لنا.

تلك واحدة– أما الثانية فإن الثورة الاجتماعية ذات المضمون الوطني الديمقراطي في السودان كانت قضية الديمقراطية السياسية ومازالت بالنسبة لها إحدى القضايا المركزية. فالثورة الوطنية الديمقراطية في السودان حسمت مسألة ثانية مهمة جدا، هي مسألة التعددية. ولولا هذا الوعي بأهمية التعددية، لولا الممارسة الطويلة للتعددية الحزبية في السودان، لاستطاع نظام نميرى أن يبقى كما يشاء على أساس الحزب الواحد. وقد أدرك الحز ب الشيوعي هذه الحقيقة من أول يوم. كان موقفه الاعتراض على هذا الشكل من أشكال ممارسة الثورة الاجتماعية (شكل الحزب الواحد ومصادرة الديمقراطية). نحن لم نرفض الشعارات التقدمية التي رفعها نميرى، فهي شعاراتنا. لكنها كانت سائرة في طريق مقفول توصلت إليه التجربة الناصرية وتوقفت عنه في يونيه ١٩٧٦، وليس بموت عبد الناصر. كان السقف النهائي للتجربة يونيو ١٩٦٧.

> **إن الجنوبيين كلما تفاقمت مشاكلهم القومية وتصل الأزمة مستوى معينا يحملون السلاح ويدخلون الغابة. أما الحركة السياسية في الشمال فتعتمد على النضال الجماهيري الديمقراطي في مواجهة أعتى الأنظمة العسكرية بالإضراب السياسي والانتفاضة وتقديم الضحايا**

التعددية جذرها ليبرالي. أليس كذلك؟ نحن نعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية وتطورها صوب الاشتراكية في السودان سيكون مرتبطا بالتعددية، وليس بالطبقة الواحدة حتى لو كانت الطبقة العاملة ، ليس بالحزب الواحد حتى لو كان الحزب الشيوعي. ولا أجد أي حرج في أن أقول: ليس على غرار الوجود الشكلي للأحزاب كما يحدث في بعض بلدان الديمقراطيات الشعبية أو في الصين. هذا وجود شكلى لأحزاب متحالفة مع الحزب الحاكم. في السودان لن يكون الأمر بهذه الصورة. ستكون هناك جبهة الأحزاب، والحزب الشيوعي سيكون ضمن هذه الأحزاب. أما بقية الأحزاب فلا ندرى. هناك أحزاب قد تنمو وهناك أحزاب قد تتراجع. هناك أحزاب قد تحدث داخلها تغيرات.

التعددية سمة من سمات تطور الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية، وستكون ملازمة لها، وفي تقديري حتى في الاشتراكية.

قضية هامة أخرى حسمتها الحركة السياسية للشعب السوداني منذ الحرب العالية الثانية وحتى اليوم: قضية أداة التغيير. فشكل الانتفاضة والإضراب السياسي أصبح مرتبطا تاريخيا بجماهير الشعب، في شكل تعبئتها، في شكل زحفها، في شكل وحدتها، في شكل تصديها للقضايا القائمة. هذا الشكل لا يختلف في فعاليته عن أي شكل أخر لتطور الثورات في بلدان أخرى.

هذه القضايا الثلاث، الديمقراطية– التعددية – الانتفاضة. هي خلاصة أساسية في تطور الثورة السودانية.

لذلك إذا جاء انقلاب يميني، سيكون حدثا مؤقتا، محطة انتكاسة. وإذا جاء انقلاب يساري (مهما كانت يساريته) سيكون محطة إجهاض لتطور الثورة، وبعدها يتحرك قطار الثورة إلى الأمام. هذا المسائل أصبحت بالنسبة لنا قناعات، ليست قناعات تعصب، بل قناعات جدلية في تطور الحركة السياسية في السودان.

لنأخذ مثلا أحداث ٢٦ديسمبر الماضي ١٩٨٨في السودان. صحيح أن المسألة كانت تتعلق بزيادات في الأسعار، لكن تحرك الشعب السودانى في مظاهرات وإضرابات حول شعار واحد، ضد ألغاء الزيادات، ونجح. كانت انتفاضة بكل معنى الكلمة، ليوم واحد ولقضية واحدة. إغفال هذه الحقيقة الموضوعية من تراث الشعب السوداني ونضاله يؤدى إلي كثير من الزعزعة.

على أن لخلاصة تجارب الحركة السياسية لشعب السوداني، شقا آخر، وهو أن تجمعات القبائل والقوميات في الجنوب ، كلما شعرت بالظلم، حملت السلاح ودخلت الحرب. هذا الأسلوب لا اعتقد أنه سينتشر إلي كل أنحا ء السودان. وفي نفس الوقت لا يمكن إغفاله في تطور الحركة السياسية وحركة الثورة السودانية. أليس كذلك؟ لكن مستقبل تطور الثورة السودانية وتطور الديمقراطية في السودان يعيدنا لمسالة ذكرتها في الإصلاح الديمقراطي، وهى حل مشكلة القوميات في المناطق المتخلفة حلا ديمقراطيا ومساواة المواطنين في اجتماعي عميق الدستور بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية والقومية. لذلك لا اعتقد أن الحرب الأهلية في الجنوب ستصبح لازمة أو ملازمة لتطور حركة الشعب السوداني نحو انجاز ثورته الوطنية الديمقراطية، ولهذا نطالب بايقاف القتال وعقد المؤتمر الدستوري وإصلاح النظام الديمقراطي والسلام.

صحيح إن الجنوبيين كلما تفاقمت مشاكلهم القومية وتصل الأزمة مستوى معينا يحملون السلاح ويدخلون الغابة. أما الحركة السياسية في الشمال فتعتمد على النضال الجماهيري الديمقراطي في مواجهة أعتى الأنظمة العسكرية بالإضراب السياسي والانتفاضة وتقديم الضحايا، وبالاعتماد على المتعاونين معها أو المتعاطفين والرأي العام الديمقراطي والوطني داخل القوات المسلحة. وما كان للانتفاضة أن تنجح ويطاح بنميرى لولا أنه في يوم الخميس والجمعة والسبت ٤و٥و٦ ابريل ١٩٨٥) انعقدت اجتماعات التنوير داخل القوات المسلحة وكانت كلها ضد بقا ء نميرى واستمرار الحكم العسكري وضد نزول الجيش للشارع. هذا مستوى معين من الاستجابة والانحياز للشعب نتيجة للنقد السياسي والقدرات السياسية داخل القوات المسلحة في تلك اللحظة. ولو أطاح الجنود بقيادة الجيش القديمة وكونوا قيادة جديدة وتعاونوا مع قوى الانتفاضة لكان ميزان القوى السياسي قد تغير، لكن هذا لم يحدث. ولا يمكن مناقشة التاريخ.بـ لو و إلا لكنا أعدنا صياغة تاريخ العالم بما هو أحسن وعشنا في بحبوحة.

تلك هى العناوين الرئيسية.

نتناول قضايا أخرى في تقييم وإعادة تقييم صريح. نحن ساهمنا طبعاً في الستينات في قضية الديمقراطية الجديدة والدفاع عن تجربة عبد الناصر بوجه الهجوم الرجعى الامبريالي باعتباره نظاما وطنيا طرح شعارات تقدمية وحقق بعض الإصلاحات. لكن لم ننتقد بالقدر الكافي السلبيات التي أدت إلى تصفية التجربة نفسها. لذلك كان من السهل على واحد مثل النميرى أن يأتي في بلد مثل السودان فيه تعددية وفيه ثورة سابقة من أجل الحرية السياسية، وأن يطرح هذه الشعارات فتجد استجابة من جانب الجماهير، ولا يرى الرجل العادي فرقا كبيرا بين ما كان يطرحه الحزب الشيوعي وبين ما يطرحه النميرى. هذا خلل في معالجة الأمور الأيديولوجية كلفنا كثيرا، كلفنا انقساما داخل الحزب وكلفنا خسائر في الصراع العسكري مع السلطة، يجب أن ننتبه له في مستقبل حياتنا السياسية.

جانب آخر، نموذج الدولة الاشتراكية ونموذج الحزب الحاكم في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية. دافعنا عن هذه التجربة، ودافعنا عن هذا النموذج. صحيح أن المؤتمر السابع والعشرين (للحزب الشيوعي السوفيتي) طرح قضية التعدد وإصلاح النظام الاشتراكي. لكن جمود تطور التجربة الاشتراكية ترك ظلاله على تفكيرنا. طبعا نحن المسئولون عن ذلك وليست مسئولية من يترك ظلاله علينا. هذه قضية مهمة بالنسبة للأحزاب الشيوعية في تعاملها مع ما يجرى الآن. نحتاج إلى إعادة تقييم، إلى شرح، إلى نقد حتى إلى نقد ذاتي، لكن ليس النقد الذاتي السفلي الطابع الذي يشبه التوبة أو طلب الغفران، بل النقد الذاتي الذي يأتي في أطار أعمار المنهج الديالكتيكى في التعامل مع كل الظواهر القديمة والجديدة، والتي تتبلور أو تنشأ في المستقبل. نعتقد أن ذلك مهم دوما لتطور الفكر السياسي وللماركسية.

في إطار الفكر السياسي في السودان نبحث عن شكل الديمقراطية الجديدة شكل الديمقراطية التي تنبثق عن الانتفاضة المنتصرة. نعود لتجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤وانتفاضة ابريل ١٩٨٥. فالمواثيق التي التفت حولها الجماهير أو البرنامج السياسي لثورة أكتوبر وانتفاضة ابريل، كانت تحمل إصلاحات ذات طابع اقتصادي ومؤثر، وكان يمكن أن تساعد في تطور ونهوض حركة الجماهير لإحداث تغييرات ثورية ذات طابع اقتصادي واجتماعي. كما طرح ذلك البرنامج السياسي مؤشرات عامة لنمط جديد في ممارسة الديمقراطية مثل معاقبة الذين اعتدوا على الديمقراطية وصادروا الحرية ونهبوا أموال الشعب، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ووضع دستور ديمقراطي وقانون للانتخابات يعطى وزنا أكبر لمناطق الوعي والقوى الحديثة في النظام البرلماني، م بعض الإصلاحات في جهازا لدولة وحل جهاز الأمن... الخ.

لكن يبقى السؤال: هل كلما جاء نظام عسكري، تتوحد قوى العارفة وسيكون بينها بالضرورة قوى الأحزاب اليمينية، ثم تطيح

◄

بالنظام العسكري لتعيد النظام البرلماني كي تحكم من جديد القوى التقليدية؟ نعتقد أن هذا ليس شرطا لازما، بل يتوقف على توازن القوى في اللحظة المعنية وقدرات الحركة الثورية نفسها، والوضع الاقليمي والوضع الدولي المحيط بالسودان. ولكن لا يجوز تثبيط الهمم بالقول: لماذا نناضل من أجل الديمقراطية إذا كانت ستعيد للحكم القوى التقليدية؟ هذا التثبيط ليس عفويا، إنما خلفه القوى التي تريد أن تحكم بانقلاب عسكري - يميني أو يساري.

ونحن نفضح هذا النمط من التفكير ونحاول أن نلهم الجماهير كي تدافع عن مكتسباتها الديمقراطية. فالجماهير ستلجأ للانتفاضة حتى في ظل حكومة برلمانية إذا اقتنعت في لحظة معينة إنها لا تستطيع أن تعيش في ظل تلك الحكومة أكثر مما عاشت وتود التغيير. وأحداث ٢٦ديسمبر نذير بذلك. فدفاعنا عن الديمقراطية والحرية السياسية ليس دفاعا عن حكم القوى التقليدية بل دفاع عن مكتسبات الجماهير.

أما القضية الأخرى في هذا الإطار، فهي: إذا كانت الديمقراطية الليبرالية كإفراز للنظام الرأسمالي قد فشلت في حل قضايا المجتمع الرأسمالي فما هو نمط الديمقراطية الذي تقدمه الاشتراكية؟ هذا سؤال مشروع يجب أن يطرح. وفي رأيي أن المؤتمر السابع والعشرين والكونفرنس التاسع عشر للحزب السوفيتي وما طرح من إصلاحات في النظام السوفيتي، وإصلاحات في النظام السياسي ، يقترب من تقديم هذا النموذج، لكن لم يكتمل بعد، بل هو في طور البناء، في طريق البداية. ويمكن إذا نجح أن يقدم نموذجا بديلا متكاملا للديمقراطية الليبرالية، التي هي في نهاية الأمر من منجزات الشعوب، ومن منجزات الثورة البرجوازية العظيمة جدا جداً، والتي غيرت في الحقيقة من وجه العالم وقضت على الحكم المطلق للقرون الوسطى. صحيح أنها أفرزت الاستعمار ومآسي الرأسمالية، لكن ما يزال التحدى قائما. وقد اكتفينا سابقا بالكسل الذهني: الرأسمالية سيئة، الاشتراكية أحسن، والديمقراطية الاشتراكية أفضل. لكن بالتجربة العملية اتضح (من واقع حركة الشعوب والبلدان الاشتراكية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي) أن المسألة ليست على مايرام ولابد من تطويرها. أليس كذلك؟ هذا يقودنا مباشرة إلى البريسترويكا.

النهج: حقا. طرحنا عليكم السؤال، كيف ترون إلى تجربة البريسترويكا من زاوية رؤيتكم ليس فقط للتطور الداخلي للبنا الاشتراكي، بل ومن زاوية آفاق الثورة الوطنية الديمقراطية في بلداننا؟

نـقـد: لايمكن طرح القضية بالتفصيل لأن البريسترويكا ماتزال في بداية مهدها، وما تـزال بانتظار النتائج، باعتبار أن البريسترومكا تجربة، أو أنها ذات طابع تجريبي. أعتقد أن البريسترويكا ضرورة تاريخية في تطور المجتمع الاشتراكي، أنها المصطلح الذي يعبر عن حلقة من حلقات تطور المجتمع الاشتراكي في مستويين المستوى الأول التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والثاني النظام السياسي في إطار المجتمع الاشتراكي.هذه الحلقة، إما أنها ألغى في فترة من الفترات، رغم أنها حلقة موضوعية، أو جرت محاولات جزئية للاعتراف بها، وعولجت علاجا محدودا ومن منطلق متردد، منطلق خائف من النتائج الموضوعية. البريسترويكا في نهاية الأمر استجابة متأخرة جدا لمتطلبات تلك الحلقة الموضوعية في تطور النظام الاشتراكي، كنظام اجتماعي خاضع لقوانين التطور الموضوعية، وهذه القوانين ستفعل فعلها، ولن يقلل من فعلها وموضوعيتها حقيقة أن هناك حزبا شيوعيا يهتدي بالماركسية موجودا في قمة السلطة. البريسترويكا يجب أن تطرح بهذا الشكل. إنها ثورة في المجتمع الاشتراكي، تأخرت، وهذه واحدة من أسباب المشاكل التي أفرزت الوقف المتشكك. أي ننتظر حتى تنجح. فإما أن المجتمع الاشتراكي يعترف بأنه تشكيلة اقتصادية - اجتماعية لها قوانين موضوعية خاصة بها، مثلما توجد قوانين موضوعية خاصة لكل المجتمعات، أعني قضية علاقات والبنية الفوقية والتناقضات، أو أن يتحول النظام الاشتراكي إلى مجموعة من المسلمات تطبق، وينتهي الأمر!

البريسترويكا أراها من هذه الزاوية، من زاوية أنها ثورة ضرورية تأخرت الاستجابة لها. وهذا التأخير أدى لما يسمى بفترة الجمود أو فترة الركود. إنها ثورة جديدة، حلقة من حلقات تطور المجتمع الاشتراكي أخرى، من طور إلى آخر، ولابد له أن ينتقل عن طريق القفزات، عن طريق التراكمات الكمية التي تؤدى إلى تغيرات نوعية، عن طريق الصراع بين القديم والجديد. الصراع بين فئات وقوى اجتماعية موجودة في المجتمع الاشتراكي، من الطبقة العاملة إلى الفلاحين إلى الانتلجنسيا، والتي لا أعتقد أن مصالحها متطابقة أنمـا. صحيح أن الطبقة العاملة ستحرر كل المجتمع عندما تحرر نفسها- كمقولة ماركسية- لكن هذه الحقيقة لا تلغي دور بقية القوى الموجودة في المجتمع مع الطبقة العاملة في تحالف أو تقارب أو في تعاون.

البريسترويكا مرتبطة بالعودة إلى لينين، والعودة إلى لينين تشمل العودة إلى الديمقراطية العميقة التي تحدث عنها في الفترة بين ثورة فبراير وثورة أكتوبر١٩١٧.

ففي أطار السوفيتيات وفي إطار البرنامج الاشـتـراكـي، الأحـزاب المشتركة في البريسترومكا تجربة، أو أنها ذات طابع تجريبي. أعتقد أن البريسترويكا ضرورة تاريخية في تطور المجتمع الاشتراكي، أنها المشاغبة ومواقف الاشتراكيين الثوريين أدى إلى أن يسير الحزب البلشفي لوحده. وهذا الجانب من تاريخ تطور الثورة السوفيتية وما نعرفه عنه، أو ما نشر عنه، مازال في إطار المجتمع الاشتراكي.هذه الحلقة، وهن جهة ثانية فالصراع الفكري داخل الحزب بصورة ديمقراطية لم يمنع الحزب السوفيتي من الانتصار في الثورة. فالحزب انتصر، وكان في قيادته لينين وتروتسكي وزينوفيف وكامينيف. أليس كذلك؟ وما حاول أن يفرضه ستالين من إجماع قسرى كان غريبا على تقاليد الحزب، والحقيقة غريب على تقاليد أى حزب يسمى حزبا. أحيانا الشيوعيون يأخذون بعض الصفات الإنسانية وينسبونها لنفسهم فقط، في حين أنها صفة إنسانية عامة.

> أن ما نعرفه عن التاريخ حتى الآن، إن موقف المناشفة وموقف الاشتراكيين الثورين أدى إلى أن يسير الحزب البلشفي لوحده. وهذا الجانب من تاريخ تطور الثورة السوفيتية وما نعرفه عنه، أو ما نشر عنه، مازال غير كاف ويحتاج إلى مزيد من الدراسة

هذا يقود إلى أن التعامل مع البريسترويكا من موقع المتفرج الذي ينتظر النتيجة، موقف غير سوى، وغير ماركسى وغير لينيني. البريسترويكا يجب أن تدعم، ويجب أن تنتصر. لأنها ثورة داخل المجتمع الاشتراكي للارتقاء به إلى مستويات أرقى، وهذه مسألة طبيعية ومنطقية، وضرورة موضوعية. والصراع ضد ما أفرزه نمط الجمود والركود، صراع لابد منه لتطور المجتمع الاشتراكي. لا يمكن أن تقف على الحياد. ولا يمكن أن تقف موقف المتفرج. يجب أن تنزل بكل قواك الفكرية و السياسية والتنظيمية مع البريسترويكا. وما تفرزه البريسترويكا من سلبيات لا يمكن أن يؤخذ كدليل على فشلها، إنما هو نتاج الصراع بين القديم والجديد، بين الثورى والمحافظ.

إذ كيف يمكن أن ننتصر مثلا لنطور المجتمع السوفيتي بدون تطبيق نتائج الثورة العلمية التقنية؟ وهذا التطبيق مرتبط بالصراع ضد الأفكار التي كانت ترفض، بمبررات نظرية، الأخذ بهذه النتائج. وهذا ليس صراع مفاضلة بين مستوى من التكنيك ومن التقنية تستخدم في لحظة معينة. فالصراع هو بين أن تستخدم أو لا تستخدم. أو مثلا الصراع حول فعل قانون القيمة في النظام الاشتراكي، إنه صراع بين فهم متكامل وصحيح للماركسية وفهم غير صحيح للماركسية، أو الصراع ضد تحويل الملكية الاشتراكية إلى صنم، أو إلى صنمين في الحقيقة، صنم ملكية الدولة وصنم الملكية التعاونية، في نهاية الأمر تغلب الصنم الأول، كأنما ليست هناك أشكال أخرى للملكية الاشتراكية. فتعدد الأشكال عليه صراع، والمسألة لا تتوقف في حدود الشكل القانوني للملكية. وإنما الشكل الملائم في اللحظة المعينة لتطوير قوى الإنتاج: هذا هو المحك الأساسي.

وفي هذا الجانب الاقتصادي نشير إلى نظام الأسعار والسياسة دلالية. فبعد الثورة وقبل تطبيق سياسة النيب السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) - كان هناك تصور بدائي، كما لو أن المجتمع الاشتراكي مجتمع مغلق، مجتمع اقتصادي مغلق، التبادل فيه يتم عن طريق السلع، ولا دور فيه للنقود. هذا تصور متخلف وهو تخلف مرتبط بتخلف البنية الاقتصادية لروسيا قبل الثورة. فتوصل لينين إلى صياغة سياسة (النيب)، التي كان يجب أن تمتد لفترات أطول، والانتقال منها يتم عبر دراسة وتمحيص على حلقات وسيطة. وهناك الكثير من الإدعـاء بأن المجتمع الاشتراكي والنظام الاقتصادي الاشتراكي لا يعرفان الأزمات، ولا التضخم! لا. يعرف التضخم. هناك أموال متكدسة في البنوك، وأموال ونقود متكدسة لدى المواطنين، ولكن لا توجد سلع كافية. واليوم يحصل تضخم، وتحصل ندرة في السلع، وارتفاع في الأسعار.

ألا توجد صيغة تجعل الروبل قابلا للتحويل، وسط اقتصاد عالمي متشابك وتجارة خارجية متسعة بين النظام الاشتراكي والدول الأخرى وبين الدول الاشتراكية نفسها؟ أمر غير مفهوم! وهناك عدم الفهم الصحيح للعلاقة والفوارق بين العمل المجرد والعمل الملموس وأثر ذلك على قضية القيمة.

هذه كلها قضايا تطرحها البرسترويكا، وكان شيئا طبيعيا أن تكون مطروحة على جدول عمل القيادة السياسية في الحياة اليومية للتلحق بها. لكن طرحت في الماضي بعض الحلول وتحولت تلك الحلول النظرية إلى قرارات ثابتة فتجمد الفكر.

في السـنـوات الأولى لمامستنا الفكر الماركسى قرأنا كتاب ستالين (القوانين الأساسية للاقتصاد الاشتراكي). واضح أنه كتاب هناك أفكار مغايرة. وكان هناك صراع داخـل الـحـزب حسم بـقـرار، حسم بقرار خاطىء. أوخذ قضية العلوم الطبيعية، علم الوراثة مثلا وغيره من العلوم، وكيف تحول بعض العلماء إلى ذراع علمى لأجهزة بيريا وجرى الفتك بكل العلماء الذين طرحوا هذه القضايا، واليوم...

النهج: أعيد الاعتبار للكثير منهم.

نـقـد: ما يهمنى ليس رد الاعتبار، فيمكن في لحظة معينة من تطور العلوم الطبيعية، التي نقول عنها أنها مستقلة وغير طبقية، أن تتحول إلى أداة من أدوات الصراع والقهر والفتك بعشرات العلماء الممتازين. باختصار، فإن فكرة وأسلوب الإجماع الستاليني هي فكرة القهر، فكرة الاستبداد، وقد أخرت تطور الحزب البلشفي الذي ارتبط منذ نشوئه بالصراع.

النهج: الماركسية كلها تاريخ من السجال والصراع.

نـقـد: سجال وصراع داخل الحزب، لذلك فإن ما يقال اليوم عن رد الاعتبار وبناء، تماثيل لضحايا القهر الستاليني غير كاف. وأعنى أن أحسن تمثال هو نشر كل وقائع المحاكمات بتفاصيلها. هذا هو التمثال الحقيقي، والقضاء الحى على كل مخلفات فترة الجمود وفترة الركود - النشر الكامل للتفاصيل بأسماء الشهداء وأسماء، الوشاة وأسماء شهود الزور.

الشق الآخر هو نشر كل أعمال لينين، ونشر المناقشات التي كانت تدور في المؤتمرات الحزبية، خصوصا مؤتمر المنتصرين عام١٩٢٤م الذي فتك ستالين بعده بكل خصومه السياسيين. هذا هو الضمان أن لايتكرر ماحدث، وبنفس المستوى يجب أن تنشر كل التفاصيل عن الثورة الثقافية في الصين.

هذه عملية مهمة جدا لتطوير الفكر الماركسى، وجز، من التطوير أن نتفادى الأخطاء ونتعلم من التجربة. هذا ما تطرحه البريسترويكا من قضايا فكرية لا يمكن لأي ماركسي أن يقف تجاهها موقف المتفرج المنتظر للنتائج.

أما فيما يتعلق بشق العلاقات الدولية، فلا يمكن للقضايا ذات الطابع الإنساني أن تلغى القضايا ذات الطابع الطبقي والصراع الطبقي. وأى محاولة لطرح القضية بإما هذا أو ذاك، يكون طرحا وحيد الجانب. والطرح ليس من طبيعة البريسترويكا نفسها. فهي تمتاز كما امتاز المؤتمر العشرون بطرح إمكانية تفادى الحرب، وطورتها بإمكانية التعاون حول القضايا الإنسانية وهى: الحرب النووية، البيئة، الجوع، الديون. فالحرب النووية تهم كل الإنسانية ولن يتأتى النصر فيها إلا بحسم الصراع الطبقى والسياسي والفكري ضد العناصر المتطرفة في المؤسسات الرأسمالية والامبريالية. إذن فهي في قلب الصراع الطبقي، لكنها تجمع قوى من داخل المؤسسة الرأسمالية. كذلك قضية البيئة، بالتأكيد هناك خطر يتهدد الدول الصناعية، رأسمالية كانت أم اشتراكية. كذلك مسائل الجفاف والتصحر والأوبئة. وكذلك قضية الجوع. كلها قضايا ذات طابع إنساني عام تحتاج إلى جهد إنساني عام. وأخيرا قضية الديون. تلك هي القضايا الإنسانية العامة، نحددها كيلا يحدث خلط بالقضايا الأخرى. فإذا ما اندلعت ثورة في بلد ما في رقعة من العالم يجري فيها جهد مشترك لإصلاح البيئة. فهذا لا يعنى إخماد تلك الثورة أو تجاهل التضامن معها.

ما يهمنا في هذا الصدد، في حركة التحرر العربية، هو التخلي عن أحلام الخمسينات والستينات، والتصور وحيد الجانب الذي كان يرى إمكانية أن نحصل على مساعدات بلا حدود وحتى بلا مقابل من النظام الاشتراكي العالمى. هذه الاحلام غير صحيحة. فالنظام الاشتراكي العالمي محدود القوى، محدود القدرات في إطار دخل الفرد، في إطار التزامات التسلح النووى والتقليدى، في اطار احتياجات تطور مستوى المعيشة، ومستوى التطور الصناعى والتقنى. فالاتحاد السوفيتى نفسه مايزال بلدا يصدر خامات، فكيف يستورد خامات من كل العالم الثالث؟ يعنى إذا استطاع أن يكفي الصين وحدها فكثر الله خيره. وهو لا يستطيع أن يكفي الصين. هذه واحدة من الأفكار الشائعة. فأساسها صحيح، ينطلق من موضوعة التحالف بين حركة التحرر الوطنى والنظام الاشتراكي العالمى. وأى بلد ينتقل إلى طريق التطور الاشتراكي، لابد يجد نفسه في تعاون وتنسيق مع النظام الاشتراكي العالمى. لكن مجتمعنا، مجتمع المنتج الصغير يتصور دائما أنـه يمكن أن يحمل على احتياجاته دون تعب. مثلما يرسل اليك.اهلك واحدا من القرية، ويقولون لهذا الواحد إذهب إلى فلان ليساعدك، ويفهم هذه المساعدة أنها تعنى أن يسكن لديك ويشرب ويأكل، ويأخذ مصروف جيب، ويجد بواسطتك عمل، وهو

النهج: الأمر في ظل أسعار محددة يقدر حصة العمال، أى يحدد نسب توزيع منتجات العمل.

نـقـد: وفي داخل العمال أنفسهم الذي يعمل والذي لا يعمل، الأكثر كفاءة والأقل كفاءة، العامل المهني والعامل غير المهني. هذه قضايا مطروحة ويجب أن تناقش ومن المسائل التي يجب أن نتعامل معها بواقعية، قدرات النظام الرأسمالى برغم أزمته. ففي إطار تاريخه العام ومرحلة الامبريالية والأزمة العامة، يستطيع باطنيا أن يجدد قواه المنتجة، أن يعدل ولو جزئيا في علاقات الإنتاج، بماله من احتياطى، وبما له من ذكاء في استخدام الثورة العلمية التكنولوجية التي جملته يعرض مافقده من أسواق في المستعمرات وفي البلدان الاشتراكية، بما يستطيع أن يحقق من انتاجية أعلى، وبالتالى تقليل مايستهلك من خامات وتكلفة، إضافة إلى التنازلات التي يقدمها للطبقة العاملة، والتغيرات في داخل الطبقة العاملة نفسها. فعمال الحديد والصلب وعمال المناجم الذين كانوا قلب الطبقة العاملة لحد الستينات في أوربا الغربية ماعادوا اليوم القوة الرئيسية. القوة الرئيسية هى عمال فروع الالكترونيات الذين لا يعتبرون أنفسهم إلى الآن عمالا، بل يعتبرون أنفسهم فنيين ومهندسين ذوى تطلعات أخرى. وهم يستغلون ويسهمون في إنتاج فائض القيمة داخل المجتمع ويؤثرون تأثيرا ضخما جدا على الإنتاج وعلى مساره. لقد طرأت متغيرات جديدة على الطبقة العاملة وتركيبها، ودور الفئات المختلفة فيها، وما عاد ممكنا الحديث بالشكل التقليدى القديم عن عمال الصناعات الثقيلة والمناجم والحديد والصلب. فليسوا هم بالضرورة طليعة الطبقة العاملة وطليعة كل العاملين. أصبحت هناك قوة جديدة، بما في ذلك المهنيين، الذين يتعرضون للاستغلال، أى عمال البالقات البيضاء.. إنهم قوة كبيرة جدا في الوقت الحاضر. ولو نظرنا للاقتصاد الرأسمالي نجد أن وتائر تطوره في قطاعالخدمات. اسرع وأوسع من القطاع الإنتاجي المباشر.

هذه حقائق متغيرات في تركيب الطبقة العاملة. لكنا مازلنا نتعامل معها من الموقع القديم حول التحالف بين حركة التحرر الوطني والنظام الاشتراكي العالمى والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. فأى طبقة عاملة في أورما نقصد؟ هذه قضية يجب أن نكون واقعيين فيها.

قد كان لتضامن الرأي العام البريطاني تأثيره في العراق مثلا. وكان لوجود حزب العمال البريطانى في الحكم بعد الحرب وضغط النقابات البريطانية من أجل حق عمال المستعمرات في التنظيم النقابى، أثره الايجابي والمساعد في تكوين النقابات في السودان. صحيح أنهم كانوا يريدون توجيه النقابات في السودان وجهة اصلاحية، لكن الشيوعيين في السودان صارعوا المستشارين الذين.اوفدتهم الحكومة البريطانية، ودفعوا النقابات نحو الصراع الطبقى والشكل الطبقى واستقلال النقابة.

هذه متغيرات في تكتيكاتنا في داخل حركة التحرر الوطني العربية يجب أن نأخذها بالاعتبار، ليس للموارية، ليس للمواءمة الانتهازية، بل لـلأدراك الصحيح لتوازن القوى العالمى والمتغيرات الجديدة في العالم. في نهاية الأمر فإن ما نعانيه من مظاهر التضخم ومانعانيه من التعامل وفق صفقات صندوق النقد الدولى، تعانيه يوغسوفيا وبولندا والمجر. طبيب، قبل عشرين عاما كنا نقول أن النظام الاقتصادى الاشتراكي لايعرف الأزمات ولا يعرف التضخم، لكن اتضح أنه يعرف الختناقات ويعرف انعدام السلع - أى أن الصيغ القديمة ماعادت تمشى. ومايسمى بالتفكير الجديد، هو في حقيقة الأمر الماركسية والمتغيرات الجديدة في عالم اليوم وليس تفكيرا جديدا خارج الماركسية. هذه باختصار نظرتنا للبريسترويكا.

النـهـج: نـلاحـظ أن تـدخـل الـدولـة في اقتصاديات البلدان العربية حقيقة واقعة تأخذ طابعا أو اشكالا متعددة، سوا، بدخول الدولة كمنتج مباشر في الإنـتـاج المـادي، سواء في القطاع الأول أم القطاع الثانى. يعنى إنتاج وسائل الإنتاج وانتاج وسائل الاستهلاك، والشكل الآخر المهز في بعض الدول الريعية النفطية هو دور الدولة كمنفق ريعى كمستهلك، كزبون.

نـقـد: بالمناسبة البترولين ناجحون وتجب دراسة تجربتهم.

> إن الأسباب التي جعلت أقساما واسعة من الجماهير تبتعد عن الاشتراكية أو تشكك في جدواها كثيرة، واحدة منها النظام السياسي الذي يحتاج إلى إصلاح، ووتائر التراكم والاستثمار التي أدت إلى الحرمان من أشياء كثيرة، وواحدة منها اغفال قانون القيمة سواء في الإنتاج أو في التوزيع أو في المردود أى الأجر

النهج: التطور الرأسمالي في السودان، بدأ من القطاع الأجنبي الدخيل الآتى من الخارج، أى رأسمالية وافدة، إلى جانب التطور التقليدى، نعنى النمو العفوى للرأسمالية من داخل المجتمع نفسه، والشكل الثالث الذي يتم عبر التدخل الكثيف للدولة، ليس من ناحية التشريعات والقسر مافوق الاقتصادى، وانما دخولها المباشر كرب عمل منتج، كرأسمال جماعي. نحاول أن نرى خصائص التطور الرأسمالي في السودان، ودور الدولة فيه، كيف ترون ذلك؟ إلى أى مدى نمت فئات طفيلية غير منتجة، وإلى أى مدى يمكن في الواقع العملى. إحداث تمايز بين البرجوازية المنتجة والبرجوازية غير المنتجة، في ضوء تجربتكم في السودان؟ وإلى أى مدى يمكن الاستمرار في الدعوة إلى تدخل الدولة كرأسمالي جماعي منتج في إطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية؟

نـقـد: كل الخصائص تكمن في الخلفية التاريخية، ويمكن ايجازها فيمايلى:

- دخلت الإدارة البريطانية السودان كإدارة ثنائية بريطانية مصرية وبدأت تضع الأسس لقطاع الإنتاج الحديث الرأسمالي: بعض الورش، العمل المأجور، كانت هناك بعض الحرف لكنها تعرضت للدمار شأن كل بلد دخلته الدوائر الإستعمارية. دخول الإدارة البريطانية منا يختلف عنه في الهند، حيث دخلت الشركات أولا ثم جاءت الإدارة. هكذا أصبحت كل المنشآت التي تقام ملكا للدولة وعندما نال السودان استقلاله ظلت تلك المنشآت ملكا للدولة السكة الحديد، الطيران، النقل النهرى، ورش الصيانة، الخدمات. لم تكن في السودان صناعة تذكر. وكانت البنوك أجنبية تعمل في التجارة الخارجية. وتمتلك الدولة ايضا اكبر المشاريع الزراعية لإنتاج القطن مثل مشروع الجزيرة المروى بالانسبياب من الخـزان، من السـد. كان المشروع شراكة بين شركة بريطانية والإدارة المصالحها الاقتصادية والسياسية والروحية ثوب مصالح كل الشعب أو كل الأجيال.

إن الأسباب التي جعلت أقساما واسعة من الجماهير تبتعد عن الاشتراكية أو تشكك في جدواها كثيرة، واحـدة منها النظام السياسي الذي يحتاج إلى إصلاح، ووتائر التراكم والاستثمار التي أدت إلى الحرمان من أشياء كثيرة، وواحدة منها اغفال قانون القيمة سواء في الإنتاج أو في التوزيع أو في المردود أى الأجر.

للاستثمار الزراعي -١٠ قروش للفدان سنويا. وبهذا قامت الإدارة البريطانية بدور البرجوازية لمصلحة رأس المال في الأرض، أشبه بدور ثورة كروميل في بريطانيا.

- عززت الإدارة البريطانية الفئات المساندة لها: بيوتات الادارة الأهلية، زعماء الطوائف، كبار الموظفين، فأعطتهم رخصا لمشاريع زراعية خاصة على النيل لإنتاج القطن. وكانت هذه الفئة أقوى فئات الرأسمالية السودانية لكنها تراجعت لتدهور أسعار القطن، ووصول النميرى للسلطة.

- تظل الرأسمالية التجارية أوسع الفئات، والوعاء الكبير الذي خرجت منه فئاتها الأخرى للزراعة والعقار وغيرها، دون أن تنفصل عنها.

- يكمل القطاع الزراعي، قطاع ثروة حيوانية كبير في السودان، تنشط فيه فئة تجارية نشطة للاستهلاك الداخلي والتصدير.

- كانت في السودان قبل الحكم العسكري الأول بعض الورش والصناعات الخفيفة كالمياه الغازية والثلج والصابون وغيرها في القطاع الخاص. ثم قامت خلال الحكم العسكري بنوك متخصصة: بنك زراعي، بنك صناعي، عقاري، فاتسع نشاط الفئات الرأسمالية، زراعية، صناعية، عقارية. وحدث توسع في الصناعة في القطاع الخاص حتى تفوق على القطاع العام من حيث حجم الاستثمار والإنتاج وعدد العمال. لكن الدولة انشأت صناعات إستراتيجية كالسكر والأسمنت والغزل والنسيج ومدابغ الجلود...الخ.

واتسعت الرأسمالية العقارية، وتلك التي تضارب في الأراضي، كما ساعدها أن مجالس الحكومة المحلية راحت تبيع الأراضي والعقارات الحكومية للقطاع الخاص لتغطية عجز موازناتها من هذا الدخل غير المتكرر، وتعقد المزادات لبيع الأراضي السكنية والمتاجر والأسواق.. فارتفعت أسعار الأرض وثروة الرأسمالية العقارية والمضاربة في الأرض والعقار، رغم أن السكن في السودان ليس مشكلة لاتساع مساحته، لكن المشكلة هي خدمات الإسكان والسكان.

- قام الحكم العسكري الثاني بتأميم البنوك، ثم تراجع عنه كسياسة، فظلت البنوك المؤممة ملكا للدولة، وسمح لبنوك أجنبية أن تفتح فروعا لها في السودان، ثم تجمعت مجموعات التجار التي كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة وانشأت بنوكا خاصة بها ومارست النشاط المصرفي. وهى ليست رأسمالية مالية.

وعندما أعلن النميرى تبنيه للفكر الاسلامى ونظام الحكم الإسلامي، قامت في السبعينات مصارف إسلامية بامتيازات لم تتوفر للبنوك الأخرى في القطاعين: تصدير الأرباح بالعملة الصعبة، إعفاء من الضرائب، اعفاء من رقابة البنك المركزي. ثم فرض النميرى أسلمة كل الجهاز المصرفي، العام والخاص والأجنبي. فتوفرت إمكانات مالية هائلة للنشاط الطفيلى، حيث تسهيلات البنوك قصيرة الأجل، وهى في الواقع بيوتات تجارية للتسليف وليست مصارف بالمعنى الكامل. فنشطت حركة المضاربة بالسلع التموينية والمحاصيل عن طريق التخزين. فضلا عن أن تسهيلات المصارف الإسلامية تتم وفق أسس سياسية: الانتماء للاتجاه الاسلامى أو بالتوصية منه وليس وفق الضمانات المعروفة. وقد ترك هذا النشاط أثره السلبي على بقية البنوك خاصة بنوك الدولة. وهكذا جرت رسملة أتباع الاتجاه الإسلامي في حزب الجبهة القومية الإسلامية - من الذي يفتح كشكا للصحف أو السندوتشات إلى الذي يصدر محاصيل إلى الذي يستورد مواد تموينية، وغير ذلك من النشاط الطفيلى.

ونتيجة لهذه الممارسات المصرفية، اتسع

◄

النشاط الطفيلي، وتدهورت الصناعة التي باتت تعمل بمتوسط ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من طاقاتها لفقدان التمويل.

– سمة أخيرة لتطور الرأسمالية فئ السودان أن الجيل الثالث من أبنائها ويدير أعمالها اليوم جيل متعلم متفتح مستنير من برقراطيي جهاز الدولة ممن كانوا مديرى بنوك ومديرى مصالح. فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة (وقد طردهم نميرى بالعشرات) لا يذهب لمنزله، بل ينشئ شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية، إلى جانب فئة البرقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لارتباطها بجهاز الدولة و معرفتها بالسوق العالمي والتجربة والخيال. وهناك انخراط بيوتات شبه الإقطاع القبلي والطائفي في النشاط الرأسمالي بكل قطاعاته. وهناك فئة رأسمالية إقليمية قوامها المتعلمون والمستنيرون من أبناء قبائل وقوميات مناطق السودان المختلفة، بدءوا كلسان حال لمظالم أهلهم، ودخلوا الحركة السياسية ولامسوا الجهاز التشريعي والتنفيذي، ومنه أنشأوا قاعدتهم الاقتصادية، وتبنوا شعار الحكم اللامركزي وتوسيع صلاحياته، وكلما زادت الملاحية زادت القدرة على إصدار القرار الاقتصادي. وهناك الفئة الرأسمالية من أبناء القبائل والقوميات الجنوبية ¬وتتكون هذه الفئة من الذين احتلوا مناصب سياسية أو تنفيذية في جهاز الدولة، وبدأوا نشاطهم الرأسمالي كمستهلكين – استهلاك البذخ – من المرتبات والامتيازات أو الرشاوى التي يتلقونها من الأحزاب الشمالية الكبيرة أو من الخزينة العامة مباشرة. فأسسوا الشركات ودخلوا في شراكات مع الرأسمالية الشمالية. في حين كان الرأسمالي التجاري المنحدر من السلالات العربية الإسلامية هو الذي يتولى النشاط التجارى في تلك الناطق المتخلفة، ومن هنا العداء حيال التبادل غير المتكافئ لهؤلا، التجار مع الفلاحين والرعاة الذين ينظرون إلى هذا التاجر العربى المستغل الذي كان يتعامل مع أجدادهم في تجارة الرقيق. وبدا يزداد العداء القومى.

اتسعت صفوف الرأسمالية السودانية اتساعا كبيرا وتنوعت علاقاتها الدولية تنوعا كبيرا، وبرغم الأزمة والضائقة مازالت أمامها مساحة للحركة. كما أن اكتشاف البترول سيعطيها مجالا أرحب، وهو بترول بكميات تجارية لكنه معطل نتيجة العمليات العسكرية.

النهج: في الجنوب

نقد: في الجنوب وفي الغرب. ومازالت عملية الاكتشاف جارية للرأسمالية السودانية إذن احتياطي من الزمن واحتياطي من الإمكانيات، بغضل اكتشاف البترول والمصارف. فإذا توقفت الحرب في الجنوب، فسوف يحدث نهوض غير اعتيادي على يد الرأسمالية السودانية. ولكن ليس قبل انتهاء الحرب.

النهج: أى دور ترونه للقطاع الخاص في برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في ضوء حديثكم عن دور أساس للدولة، وفي ضوء ميل رؤوس الأموال المحلية للنشاط الطفيلي

نقد: ما معنى الثورة الوطنية الديمقراطية؟ معناها أن فيها طابعا وطنيا أى استكمال السيادة الوطنية والاستقلال الوطنى –تخليص البلادمن أشكال الاستعمار القديم الكولونيالى الذي كان موجودا بجيوشه، ومن تغلغل الاستعمار الحديث الذي يأتى بطريق غير مباشر مستفيدا من بقايا الاستعمار القديم التي لم تتم تصفيتها، ومستفيدا من القوى الاجتماعية ذات المصلحة في إرث بقايا الاستعمار القديم وفي الارتباط بالاستعمار الحديث. وبهذا فالثورة الوطنية الديمقراطية واسعة تتسع لكل الوطنيين، لكل من هو مع سيادة الوطن، وأن نعترف بأنه وطنى، وعدم قصر الوطنية على الشيوعيين والديمقراطيين.

أما الشق الديمقراطي في الثورة– ولا ينبغي بالطبع فصل الجانب الوطني عن الديمقراطي، إذ لايمكن تحقيق هذا دون ذاك أو هذا قبل ذاك – فهو أن تحقق إصلاحات اقتصادية اجتماعية سياسية تمهيدا لتحقيق أهداف التغيير الاجتماعي الديمقراطي، بمعنى أن الأسبقية تكون لتصفية كل الأشكال شبه الإقطاعية أو الإقطاعية المتبقية. وأود أن أكون واضحا في هذه المسألة. فعندما أقول إقطاع فهذا يختلف عن الإقطاع في مصر م العراق وأوربا، الإقطاع في البلدان التي توجد بها أزمة أرض– إذ ليس في السودان أزمة أرض. الأرض واسعة. المشكلة هي الاستثمار لري الأراضي أو تحضيرها للزراعة المطرية. أما في مناطق الري فإن المشكلة هي توزيع أراضي المرعى للقبائل و العشائر ودور الإدارة الأهلية في ذلك وسيطرتها على أحسن المراعى.

في جنوب السودان الاقتصاد الطبيعي معطل بسبب الحرب الأهلية بين ١٩٥٥ و ١٩٧٢ وبين ١٩٨٣ وحتى اليوم فهناك القبائل والتجمعات القومية النيلية ¬شلك، دينكا، نوير – وأراضى المرعى والزراعة وتوزيعها العرفي بين القبائل. وفوق الكيان القبلى تقوم مجموعة المكوك والسلاطين. والكجور وهى الشكل المتبقى من التركيبة القبلية الأفريقية القديمة.

تصفية هذه الأشكال القديمة يقع ضمن شعار تصفية الإدارة الأهلية التي منحها الاستعمار البريطاني سلطات إداريـــة وقضـــائية، وكلفها بجمع الضرائب مقـابـل جـزء منـها، فجمعت لنفسها ثروة كبيرة وثروة حيوانية وأخـصـب المـراعـى، وانتقلت بهذه الثروة للنشاط الرأسمالي في الشركات والمصارف.. الخ.

على أن تصفية هذا النوع من العلامات السابقة للرأسمالية لن تتم كما تمت في الثورة الفرنسية. بشكلها الكلاسيكي، أو بمثلما فعل عبد الناصر بالإقطاعيين الذين كانوا حول الملك فاروق في مصر. ففي ظروف السودان نتحدث عن شبه الاقطاع –Semi Feudalism – ولم تتوصل إلي المصطح الأقرب البديل.

أما الإصلاح الزراعي فلا يمكن اختزاله في برنامج واحد في ظروف السودان نسبة لتعدد وتنوع علاقات الإنتاج في مشاريع رأسمالية للدولة لإنتاج القطن، والزراعة الرأسمالية الشاسعة في المناطق المطرية، والـزراعة على ضفاف النيل.. الخ.، ولا يمكن إدخالها في قالب واحد يناسب الكتاب الماركسي الكلاسيكي. المطلوب هو الاقتراب من هذه الخصائص بالدراسة. وهناك مجهود في هذا الاتجاه وأمام هذه المهمة يجب أن لا يتوقع الشيوعيون ولا الديمقراطيون التمتع بالراحة الذهنية.

وفيما يتعلق بالثورة الوطنية الأساسية التي يسيطر عليها الاستعمار، فيتبقى أن يعاد النظر في الاتفاقيات التي تمس القرار السياسي والسيادي، ووضعها في يد القوى الوطنية الديمقراطية. كذلك الحال في الإصلاحات الديمقراطية الأخرى التي تجرى في قطاع التعليم والخدمات وتوزيع الثروة. الثورة الوطنية الديمقراطية ليست ثورة اشتراكية حتى يطبق فيها كامل البرنامج الاشتراكى. لكنها في نفس الوقت ليست في هذا الجانب هو إصلاح جهاز الدولة. فهو الجهاز الذي ورثناه عن الإدارة البريطانية وأضافت عليه الحكومات السودانية المتعاقبة أجهزة قمع إضافية وضخمته وزادت تكلفته، وأصدرت قوانين لا تحصى وتعد لمصلحة البرقراطية وأجهزة القمع من جيش وبوليس وغيره لمصادرة الحريات. وبحكم سيطرة جهاز الدولة على القطاع العام، أكبر قطاع اقتصادى، أصبحت الفئات البرقراطية تملك إلى جانب القرار الإداري، قرارا في الشؤون المالية فتؤثر بذلك في التطور الاقتصادي، ولها مصلحة مرتبطة بالرأسمالية في السوق الأبيض والأسود. ولهذا تجد الواحد من كبار البرقراطيين عندما يحال على المعاش، إما يؤسس شركة أو يصبح عضوا في مجلس إدارة شركة، ويستفيد من موقعه السابق وعلاقاته ليسهل لشركته الجديدة أعمالها ويوفر عليها مبالغ كان يمكن أن تصرفها وتخسر، إضافة إلي إقامة علاقات مع الشركات الأجنبية والتأثير على القرار الحكومى فيما يتعلق بإرساء العطاءات نظير مقابل.

هذه الإصلاحات ذات الطابع الديمقراطي تقن في دستور وطني ديمقراطي ملامحه مستمدة من الشعارات والأهداف التي رفعت بعد انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥: النظام البرلماني الديمقراطي، الحقوق والحريات الأساسية، محاكمة الذيـن أجـرمـوا في حق الشعب وأفسدوا الحيـاة السياسية والاقتصادية، إلغاء القـوانـيـن المقـيـدة للحريات، إلغاء قوانين سبتمبر...الخ. هذه الإصـلاحـات التي طرحت في ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة ١٩٨٥هـى على وجه التحديد الإصلاحات السياسية ذات الطابع الوطني الديمقراطي التي ينشدها الشعب السوداني، وسعى كى تضمن وتجسد في دستور وفي حكومة لازال يبحث عنها.

دور القطاع الخاص في مرحلـة الثـورة الوطنية الديمقراطية. نحن نتحدث أيضا عن دور لـه حتى في ظل السودان الاشتراكي – وقد يبدو هذا الحديث مختلفا عما عهدناه. فالثورة والتغيير الاجتماعي يستهدفان مصلحة الناس ولا يستهدفان غيرها. واذا كان هذا هو الهدف فإننا نبدأ من نقطة معينة هي مستوى تطور القوى المنتجة. ففي بلد كالسودان لايزال ٨٠٪ من سكانه يعمل في الزراعة التقليدية حيث لا وجود للآليات الحديثة والتكنولوجيا، وحيث الصناعات الموجودة ماتزال تحويلية ولمواد غذائية استهلاكية، وحيث أكبر قطاعين في الصناعة هما السكر والنسيج في الاستثمار والعمالة، وحيث لا قاعدة صناعية، بل ولا صناعة أسمدة في بلد زراعى.واذا انتقلنا للجنوب حيث القرى مبعثرة داخل الغابات... الخ. أمام هذا الواقع المتخلف لمستوى القوى المنتجة يظل للقطاع الخاص دور في النظام الوطني الديمقراطي وفي ظل الاشتراكية:

– تجارة التجزئة وتوصيلها للقرى النائية يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكبر وتكلفة أقل، ولا يستطيع أن يقوم بها القطاع العام وتكلفة موظفيه وأجهزته مما يزيد أسعار السلع.

– للقطاع الخاص دور في الصناعة و الزراعة والثـروة الحيـوانيـة، لأن للدولة لا تمتلك الأموال الكافية للاستثمار ولا تمتلك القدرات الإداريـة الكافيـة لإدارة المؤسسات المختلفة بمفردها.

– للـقـطـاع الـخـاص دور في الـتـنـمـيـة في القطاعات المنتجة، ويجب أن لا يمس النظام الوطني الديمقراطي مصالح القطاع الخاص المنتج، شريطة أن يعمل وفق الخطة العامة للتطور الاقتصادي الاجتماعي للبلد. وهذا لا ينطبق على النشاط الطفيلي الذي يعمل في المضاربات والعملة...الخ

تنشأ عدة تساؤلات:

١. شعار الدفاع عن القطاع العام صحيح لأنه يوفر عائدا واستثماراته أكبر وأفضل لمصلحة الشعب كله. لكن كلنا نعرف أن القطاع العام صار مكانا للإثراء بالنسبة لكبار الموظفين البرقراطيين وصار مسخرا لخدمة الرأسماليين في القطاع الخاص. فما العمل اللازم لإصلاحه.

٢. كيف يعبر القطاع الخاص عن نفسه سياسيا في النظام الوطني الديمقراطي، وهو قوة اجتماعية اقتصادية. فبأي شكل يعبر؟ هل يشارك في وضع الخطة العامة للدولة أرباحه؟ وكيف تنظم عملية انتقاله بين القطاعات بحافز الربح..؟ وماذا عمن يريد نقل أرباحه للخارج؟ كل هذه الأسئلة يطرحها علينا الرأسماليون شئنا أم أبينا. فكيف يمكن التصرف معهم؟ هذه قضية تحتاج إلى حل. ففي فترة بدا وكان هذا الأمر غير ممكن.

مسألة التعامل مع رأس المال الأجنبي تحتاج إلى إعادة نظر، ليس من باب التطبيق له. لكن من باب التعامل معه كضرورة موضوعية.

– في الظرف العالمي الحالي، وبعد انتعاش سوق البـتـرول وتـكـدس مـلـيـارات البتر ودولارات في أمريكا وغرب أوربا وإعادة استثمار هذه الأموال في بلدان العالم الثالث مع الثورة العلمية التكنولوجية واحتياج بلدان العالم الثالث لرأس المال الأجنبى.

– إمكانيات الدول الاشتراكية لا تكفي لتوفير الاستثمارات الضرورية للبلدان التي تسير في طريق وطني ديمقراطي، فضلا عن أن البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتى نفسه في احتياج للتكنولوجيا الحديثة واعادة الاستثمار لتجديد اقتصادياته.

– امكانية التعامل مع منلوق النقد IMF والبنك الدولي من موقع العلاقات المتكافئة وليس علاقات النهب وعلاقات الاستنزاف، في إطار الحركة الجديدة التي تجرى في العالم وترفع شعار (نحدو نظام اقتصادى عالمى جديد)، وحوار الشمال والجنوب، وشعار إلغاء الديون – هذه الحركة لابد أن تصل إلى هدف يعدل من الموازين المختلفة السائدة حاليا– إضافة إلى مسألة أن قضية رأس المال الأجنبي مرتبطة بقضية القطاع الخاص في الداخل ودوره المشار اليه.

ليس في هـذا تـنـازل، أو مـايـقـال عن أن الشيوعيين تراجعوا. بالعكس. صار الشيوعيون أكثر معرفة بمجتمعهم، لأن الماركسية ليست أهدافا مجردة عامة تجتهد انت كى تلوى عنق الواقع حتى يلاءمها. لكن وكلما تقترب من واقع مجتمعك، تصبح أكثر معرفة بمصالح شعبه والطريق الموصل اليها، كلما يصبح بمقدورك اقناع الشعب للسير معك لتحقيق هذه الأهداف لأنها تخدم مصالحه.

هناك جانب مهم متعلق بتجربتنا. فقد جاء النميرى ومجموعته بشعارات اشتراكية وشعارات يسارية. وجاء عبد الناصر قبله بذات الشعارات، وصدرت قرارات المصارة والتأميم. فماذا كانت النتيجة؟ لم تكن سوى الانهيار الاقتصادي.. بقى أن نعرف حدود تلك الشعارات التي كانت عزيزة على الثور ين مثل تأميم البنوك والشركات. لأنه لايمكنك أن تؤمم وتصادر ثم تتعامل مع السوق الرأسمالى، لأن المستثمر يخاف على مصير استثماراته. لهذا لابد من أن ينص في البرنامج على التأميم مع التعويض العادل، وفي إطار كلمة العادل مساحة واسعة للأخذ والرد والتعامل مع قضايا التجارة الخارجية. فأى محاولة لبلد يريد أن يبنى الاشتراكية فيقفل حدوده ويتعامل فقط مع الدول الاشتراكية، لن يكون له مستقبل في التطور الاقتصادي الحديث المبنى على الثـورة العلمية التكنولوجية، وفي نفس الوقت يستطيع هذا البلد أن يتخذ موقفا ثوريا، موقفا وطنيا مستقلا تجاه رأس المال الأجنبي. فرأس المال الأجنبي سيكون أيضا بحاجة إلى هذا البلد كسوق تجارية أو سوق استثمارية أو على الأقل لاسترداد ديونه على البلد. ولديك مختلف التكتيكات والميكانزمات التي يمكن استخدامها للاستفادة من الظرف العالمي.

لقد وقف الحزب الشيوعى السوداني ضد المصادرات التي أجراها نميرى عام ١٩٧٠م كنا نعتقد بضرورة أن يتوقف التأميم في حدود البنوك الأجنبية وشركات التأمين و بعض الشركات الأجنبية الكبرى التي تسيطر على التجارة الخارجية، فذلك إجراء ضرورى لاستكمال السيادة الوطنية. أما التأميمات الأخرى والتي مست الرأسمالية السودانية فلم تكن صحيحة. كما أن أى مصادرات تمت لم تكن صحيحة لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية السياسية. وعندما تراجع نميرى ومجموعته عن التأميمات والمصادرات بطريقة غير منظمة، عاد الذين صودروا أكثر غنى وأكثر ثرا عن ذى قبل. وهذا العبث بالشعارات الثورية في التطبيق، هذا العبث البرجوازى الصغير بقضايا الثورة الوطنية الديمقراطية، تدفع ثمنه الحركة الثورية العربية.

في كل الأحوال، الثورة الوطنية الديمقراطية لن تقوم بدون ثوريين وطبقات ثورية، بدون برنامج وطني ديمقراطي ماركسى واضح، بدون سير الحزب الشيوعى مع الطبقة العاملة ومع جماهير الفلاحين الفقيرة والمثقفين الوطنيين الثوريين، مع القوى الديمقراطية داخل القوات المسلحة، وكانوا جميعا في حالة نهوض ثوري وتصميم في مواجهة القوى العارضة الداخلية والخارجية. بغير هذا لن تكون الثورة الوطنية الديمقراطية. ومن جانب آخر فالثورة الوطنية الديمقراطية لن تتم عن طريق البرلمان. فالبرلمان يعطي فقط فرصة لمخاطبة الجماهير وفيه قدر من الحريات وفرصة حركة أكثر من الدكتاتورية العسكرية اليمينية واليسارية.

النهج: ما هي المهام الاقتصادية التي رسمها الحزب آزاء خصائص تطور الرأسمالية السودانية؟ نجد في أدبياتكم نقدا للرأسمالية الطفيلية والبرقراطية. ونقدا للدولة البانخة وبرجوازيتها البيروقراطية التي تنهب وتدعم النشاطات الطفيلية. ونجد في أدبياتكم دعما للرأسمالية المنتجة. هل هناك إمكانية لإعادة توجيه التطور توجيها منتجا؟ كيف ترون إلى ذلك برنامجيا؟ وكيف توازنون بين مصالح التطور الرأسمالي الإنتاجي، وبين حاجات الجماهير الشعبية؟

نقد: في هذا الجانب انعقد مؤتمر اقتصادي قومي في النصف الأول من عام ١٩٨٦م. كنا مانزال وقتها في الفترة الانتقالية والانتفاضة لا تزال في حالة نشاط. وكان أحد شعاراتها إصلاح الوضع الاقتصادي بعد زوال نظام نميرى. فتكونت لجنة تحضيرية للمؤتمر شملت كل الاقتصاديين السودانيين على اختلاف اتجاهاتهم بمن في ذلك الذين يعملون في المؤسسات العالمية والإقليمية، واستمر التحضير لفترة طويلة، وخرج المؤتمر ببرنامج للانقاذ الاقتصادى أهم معالمه:

– سيطرة وإشراف المصرف المركزي على السياسة والتسهيلات المصرفية.

– الحد من استدانة الحكومة من النظام المصرفي لتقليل التضخم.

– إعـادة تأهيل مشاريع الإنـتـاج الزراعي والصناعي وإعطاؤهما الأسبقية..

– الضغط على صندوق النقد الدولي لتسهيل شروطه.

– تثبيت أسعار السلع الأساسية الضرورية للمواطن لحل الضائقة المعيشية.

هذا برنامج مباشر لتخفيف آثار الأزمة، وليس حلها، ويبدأ بتوجيه السياسة المصرفية نحو الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي، وضرب النشاط الطفيلي، والوصول مع صندوق النقد لحل مشكلة الديون: إما تجمد أو تلغي أو تجمد الفوائد...الخ، وأن يساعد الصندوق في تصريف صادرات السودان، لأن الصندوق يفرض خفض قيمة العملة السودانية كيما تملك الصادرات قدرة تنافسية، فيترتب على ذلك ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج المستوردة.

النهج: وترتفع قيمة المنتجات الداخلية...

نـقـد: البترول والأسمدة والآليات الزراعية والمبيدات الحشرية نستوردها سنويا بأسعار عالية وتدخل في تكلفة الإنتاج، فتخرج منتجاتنا الزراعية عالية التكلفة وعاجزة عن التنافس في السوق العالمية. إذن هذه دوامة مستمرة. أخيرا نحن نميل إلى تركيز الأسعار بدلا من زيادة الأجور من أجل إزالة الفوارق في المرتبات في جهاز الدولة وفي القطاع العام والخاص. أما المطالبة بزيادة الأجور فقط. في إطار هذه الحلقة المفرغة، فلن تفود إلا إلى المزيد من التضخم، وبالتالي إضعاف القوة الشرائية للسودانيين. وهناك مطلب أساسي آخر هو تصفية النشاط الطفيلي، وأن تخضع للرقابة كل البنوك التي ساعدت على تمويل النشاط الطفيلي. فهناك تجاوزات لضوابط بنك السودان المركزي. هناك تهريب عملة، وهناك تلاعب في الحسابات لتقليل إيرادات الدولة من الضرائب وأرباح البنوك، وهناك أخيرا فرض رقابة البنك المركزي على النقد الأجنبي، والحد من التهريب، واتخاذ الإجراءات لتوفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة للناس، الخبز، الذرة، القمح، السكر، زيت الطعام، الشاى، الجبن، الأقمشة الشعبية، الأحذية، الأدوية.

هذا يقودني الى مسألة الرأسمالية المنتجة و الرأسمالية غير المنتجة. يصعب ان يتعايش الاثنان في بلداننا لطالما كان النشاط الطفيلي قائما. فمن الأفضل لأى رأسمالي أن يستثمر عملاته من دولار وجنيه في النشاط الطفيلي، لأنه يحقق في السنة ثلاث أو أربع دولارات، في حين أن دخله في التجارة وفي الصناعة والزراعة يكون موسميا. لذلك لا أرى مخرجا للبلدان النامية إلا بتدخل الدولة وسياسة تخطيط اقتصادي رأسمالي لمصلحة الرأسمالية المنتجة. لكن مهما صغرت المساحة التي تتحرك فيها الرأسمالية فإنها تكفي لاجتذاب رأس المال المنتج إليها، لأن شروط المنافسة غير متكافئة، ولأن المخاطر هنا – في الإنتاج – أكبر. وهذا يقودنا إلى قضية سياسية رئيسية، هي السعي لتجميع الفائض الموجود حاليا ومنع هروبه للخارج، وتوجيهه نحو الاستثمار في الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات الضرورية والبنية التحتية – فهنا الانهيار كامل. هذا باختصار البرنامج الذي يتماشى مع الاحتياجات الماسة في الوقت الحاضر.

نأتى الآن إلى مسألة برامج المرحلة ككل. فتفاديا لزحمة الشعارات التي كانت سائدة في الستينات، وتفاديا لهوس البرجوازية الصغيرة التي تروج لشعارات دون دراسة أو تأصيل أو حتى تحديد المفهوم المحدد داخل البرنامج، نعمل الآن بطريقة أخرى.

مثلا نقوم بدراسة الإصلاح الزراعي في كل مشروع زراعي محدد على حدة. بدلا عن الحديث المعمم في علاقات الإنتاج بهذا الشكل أو ذاك في كل مشاريع رأسمالية الدولة. فرغم ما عندنا من وضوح وقناعة فان دراسة المناطق الزراعية المختلفة دراسة ميدانية كتشف عن أن علاقات الانتاج متباينة. وهذا أفضل في التعليم السياسي للشيوعيين وللجماهير التي نتعامل معها.

كذلك عقدنا ندوة دراسية حول القطاع العام، وجرت مناقشات وتعديلات لتعاد صياغة الورقة الأصلية حول الموضوع بما في ذلك متاعب وسلبيات القطاع العام في النظام الاشتراكي، لأنه هو الآخر (قطاع عام).

صحيح إن طبيعة الدولة تختلف، والمضمون الاجتماعي يختلف، لكن ميكانيزم العمل الداخلى لقطاع الدولة واحد. وقد رأينا أن تضمن الدراسة هذا الجانب الجديد لأنه يفتح أفقا للشيوعيين ويجعلهم أكثر اقترابا من الواقع، بدلا من الدفاع العام عن القطاع العام الذي يتولى التطوير، لكنه يولد بعضا من النشاط الطفيلي، وكان يشكل مصدرا للنهب، نهب الفائض، وبالتالي يدمر قوى منتجة، يدمر حتى الجهاز الإداري، أو القوة العاملة في الجهاز الإداري للمجتمع. عقدنا كذلك ندوة دراسية عن الأجور والمرتبات لبحث البدائل الممكنة.

وعقدنا ندوة دراسية لبحث مضمون شعار (فرض سيطرة الدولة على النظام المصرفي). هذا شعار أساسى في الثورة الوطنية الديمقراطية، لكن ما المقصود به، وما مضمونه الملموس؟ يجب تحدد ذلك.

في السنينات كنا نرفع شعار التأميم. جاء النميرى وأمم البنوك والتجارة الخارجية لكن ماهو العائد؟ ماهى الحصيلة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لهذا التأميم) إن من حق أي مواطن أن يسأل: هل سنناضل لدعم التأميم مرة أخرى لكى يحدث ماحدث على أيام نميرى؟ ومن الواجب علينا أن نقدم إجابة مسوغة علميا، وليس إجابة عامة تقول إن هذه (رأسمالية دولة)، وان التأميم لا يعنى الاشتراكية، وأن ذلك يتحدد بطبيعة السلطة السياسية.

لابد من الدراسة الميدانية في حدود قدرا تك ومعرفتك بالماركسية. لن يلومك أحد أنت لست متفقها. المهم أن لا تكون غافلا عما يجرى. هذا هو الأسلوب الذي نراه مناسبا في البرنامج الجديد للحزب. وهناك لجنة صياغة تعكف على وضعه. اعتمدنا أسلوب دراسة كل قضايا البرنامج الوطني الديمقراطي دراسة موثقة على الطبيعة، ليس بالمعنى الاكاديمى، لكن بمعنى أن يستوعب الحزب أكثر وأكثر المتغيرات التي حصلت في المجتمع السوداني. لقد كان الحزب في السرية والسرية عزلة. وعليه نحاول الاقتراب من الواقع ومن المتغيرات البرنامجية عن هذا الواقع، ونأمل مناقشة ذلك خارج السودان أيضا قبل عقد مؤتمر حزبنا. نحن نرى أن قضايا البرنامج الوطني الديمقراطي يجب أن تكون واحدة من محاور الندوات المستمرة التي تعقدها (النهج).

النهج: هناك توجه لدراسة خبرة العمل ووسط الشباب والطلبة ووسط الفلاحين إضافة إلى دراسة الطبقة العاملة العربية في إطار فريق بعث متكامل.

نـقـد: هذه مسألة هامة. ما عاد من الممكن البقاء في الإشكالية. نريد أن نصدر حول البرنامج عشرات الدراسات والكتب. هذه الصيغة في العمل الفكرى تجعل الجبهة الفكرية ترتقي بعملها استنادا إلي نشاط مجموعات من المتخصصين، وهذه عقلية كاملة للحزب الشيوعى. تستطيع حقيقة أن تعرف ماهى الإستراتيجية وماهو التكتيك وماهو شعار برنامج النضال اليومي وماهو القضية البرنامجية حتى لا يكون ذلك حكرا على بعض الكهنة الحزبيين، بل بمقابة رأى عام أو عقل جماعى عالى المستوى.

نشر الحوار في مجلة النهج العدد٢٥ الصادرة عن مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

نقد أيام الجامعة

جاء النميري ومجموعته بشعارات اشتراكية وشعارات يسارية. وجاء عبد الناصر قبله بذات الشعارات، وصدرت قرارات المصادرة والتأميم. فماذا كانت النتيجة؟ لم تكن سوى الانهيار الاقتصادي..

هناك فئة رأسمالية إقليمية قوامها المتعلمون والمستنيرون من أبناء قبائل وقوميات مناطق السودان المختلفة، بدءوا كلسان حال لمظالم أهلهم، ودخلوا الحركة السياسية ولامسوا الجهاز التشريعي والتنفيذي، ومنه أنشأوا قاعدتهم الاقتصادية، وتبنوا شعار الحكم اللامركزي وتوسيع صلاحياته

في الستينات كنا نرفع شعار التأميم. جاء النميري وأمم البنوك والتجارة الخارجية لكن ما هو العائد؟ ماهي الحصيلة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لهذا التأميم) إن من حق أي مواطن أن يسأل: هل سنناضل لدعم التأميم مرة أخرى لكى يحدث ماحدث على أيام نميرى؟ ومن الواجب علينا أن نقدم إجابة مسوغة علميا

في احدى المناسبات الوطنية

وداعا محمـد ابراهيم نقد.. ابـرز القادة الشيوعيين التاريخيين

مع كل الارهاصات المريرة التي مر بها الحزب الشيوعي السوداني عقب استشهاد رموزه التاريخية الشهيد عبد الخالق محجوب والشهيد شفيع احمد الشيخ استطاع الراحل الكبير ان يلملم جراح الحزب ويقود التنظيم الشيوعي في السودان تحت ظل اعتى الدكتاتوريات العسكرية من النميري وصولا الى البشير..

ابراهيم البهرزي

وككل القيادات التاريخية الخالدة من طراز يوسف سلمان يوسف (فهد) وسلام عادل وفرج الله الحلو وشهدي عطية الشافعي وجورج حاوي لم يغادر الفقيد الكبير وطنه مطلقا ، فقد ظل متخفيا بين فقراء شعبه يقود العمل الحزبي في غضون اعتى القبضات الامنية محتملا كل محاولات السلطات القمعية العسكرية ومخططاتها للايقاع به متحصنا بحب الفقراء السودانيين قائدا ميدانيا منذورا للشهادة رغم كل الامكانات المتاحة والدعوات المفتوحة لمغادرة السودان والعيش بطمأنينة اللجوء السياسي شأنه شأن اي قائد سياسي صاحب صيت دولي مرموق... ربما يكون الفقيد الكبير هو الوحيد بين رفاقه القادة التاريخيين الذي لم يرحل شهيدا ، غير ان (نُقد) كان على الدوام شهيدا مفترضا ، فقد رافقه احتمال الشهادة منذ تصدره قيادة الحزب الشيوعي السوداني اوائل السبعينات واصراره على البقاء وسط قواعده الجماهيرية مكابدا معها شراسة القبضة الامنية للعسكرية القومانية ممثلة بالنميري وصولا للعسكرية الاسلاموية بدكتاتورها البشير...

رحيل (نُقد) يسدل الستار على نماذج القيادات الشيوعية التاريخية ، وهي القيادات التي جعلت (الرجل العادي) يجترح الكاريزما من عصاميته... الرجل البسيط وهو يتحول الى رمز تاريخي بصموده الاستثنائي وسط قواعد حزبه وهي تعاني ويعاني معها كل احتمالات القمع والتصفية..

وسيكون صعبا ،وفقا لظروف المتغيرات المتلاحقة التي تنجزها الراسمالية العالمية وتاثير ذلك (سلبا) على حركة اليسار العالمي ، اضافة الى تقوقع اليسار نفسه على مفاهيمه الابدية الخالدة...سيكون صعبا اعادة انتاج قيادات تاريخية من نمط (نُقد) ورفاقه الراحلين...

يترك رحيل (نقد) الابواب مشرعة امام نمط من القيادات (الثقافية) التي سبق الحزب الشيوعي السوداني ، غيرما حزب شيوعي في انتاجها ، وهي قيادات تاخذ بالتاكيد من جرف التنظيم والتعبئة الجماهيرية لصالح الاعلام والاستعراض التاريخي.. مما يعني تماما تحويل دفة النضال الشيوعي صوب ضفاف الادعاءات والاحتفاءات...وهي عز مطلب الراسمالية الذكية... رؤية (اقلية دينية) تحتفل باعيادها لاغير!!

وداعا (نُقد)

وداعا آخر المناضلين العصاميين وآخر القادة الميدانيين الشيوعيين

والى (بيروقراطي) آخر يطيح بآخر اعتى قلاعنا الشيوعية الاخيرة... حزب الشيوعيين السودانيين النباء.

نقد.. قنديل سماوي

عبدالله على ابراهيم

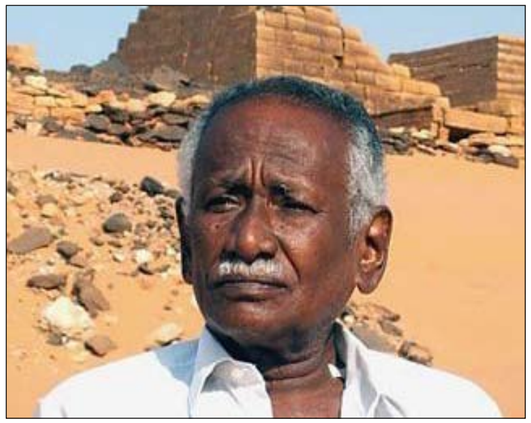

من أدق ما وُصف به الراحل محمد إبراهيم نقد أنه راهب سياسي. وتنبع قيمة هذا الوصف من أنه يوطن الفقيد في الجيل اليساري الأربعيني. وهو جيل «مفطوط» في التأرخة للفكر السوداني. فمؤرخو الفكر ينطون من جيل الثلاثينات، جيل الهوية، إلى جيل الستينات، جيل الهوية الآخر. وجيل الأربعينات أخطر وأنفذ. فهو الذي جاء بسنة التفرغ لوجه القضية الوطنية من موقع الكادحين. افترع السكة أستاذنا عبد الخالق محجوب وهو ابن اثنين وعشرين عاماً في ١٩٤٩. وتنادوا لنار القضية كالفراشات. وتميز عنهم نقد، الذي أعقبهم بسنوات، بأمرين. فقد جاء للتفرغ ولم يعلق بجيبه وضر «الماهية». فحتى عبد الخالق انحنى للوظيفة إكراماً للأسرة وذاق مرتب شهرين أو شهرين اشترى منهما جهاز راديو لها وشهلهم للعيد. ثم امتعضت نفسه وعاد لنار الشعب المقدسة. وعمل المرحوم التجاني الطيب بالإحفاد نوعاً ما. أما الأمر الثاني، الذي ربما شاركه فيه واحد أو اثنين، فهو طول تخفيه بتحت الأرض الشيوعي حتى بلغ نحو ثلث القرن. ولم يأذن العمر بالطبع لآخرين بهذه الخصيصة.

وفر جسد نقد المسجى الآن، وجسد التجاني قبله، للسودانيين أن يقرأوا كتاب ذلك الجيل بما لم توفره مذكراتهم الغائبة إلا التي لكامل محجوب وعلي محمد بشير ومصطفى السيد. ولا حملت فدائتهم للناس أدوات الفن والتسجيل التي يبرع فيها الشيوعيون غالبا. ووجد الناس على بينة الجسد المسجى في الشيوعيين ما عرفوه عنهم من وطنية في قرارة أنفسهم وأنكروه لجاجة بالخوض في «عمالتهم» و«غربة» أو استيراد فكرهم. واللجاج حبله قصير. فجسد نقد المسجي يشع الآن كالقناديل السماوية على خلفية ظلام مطبق لاقتصاد للباطل: « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ» استعبد فيه «القرش» من ولدتهم أمهاتهم أحراراً. ولا مهرب من هذه القراءة المنصفة الآن لنص جسد نقد والناس يرونه يترك الفانية ولم يعلق به منها شيء بينما يتفانى فيها القوم ويفنون: يتطاول المعمار ويشحُب الوجدان. وجعل سادة هذا الاقتصاد منها حقاً «داراً للخنا والتبذل» في قول عبد الله الطيب.

الجسد نص قح في معنى أنه سيد الأدلة في القضية. وسبق لي في هذا السياق أن عرضت جسد المرحوم محمود محمد طه كمحكمة لقتلته. فليس منهم من ترهين رهبنته في طلب الحق وجهر بما عرف منه. وتدلى جسده من المشنقة كالمانجو لمعة ونضجاً فأخذى مغتاليه إلى يوم الدين. كذلك ينصب جسد نقد (الذي لم يدخل غمده بعد) مجتمع اقتصاد الباطل في محكمة. فيرى سادة هذا الاقتصاد بأم عينهم جسداً، رقيق خيط شلة، احتسب (في عبارة موفقة لمحمد عبد الماجد) عمره للكادحين. لم يضق بعقيدته ٦٠ عاماً حسوما بينما يخلع آخرون عقائدهم عند كل بارقة.

يزهادة نقد المبدئية والتزامه المستضعفين لعقود استطالت صاهل أقانيم الصوفية العتيقة:

دنيا يملكها من لا يملكها
أغنى أهليها الفقراء
طبت حياً وميتاً يا رفيق

في مؤتمر شعبي

manarat

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

الاخراج الفني
ديار خالد

التصحيح اللغوي
محمد حنون

منارات

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

http://www.almadapaper.net - E-mail: almada@almadapaper.net

محمد إبراهيم نقد.. بورتريه

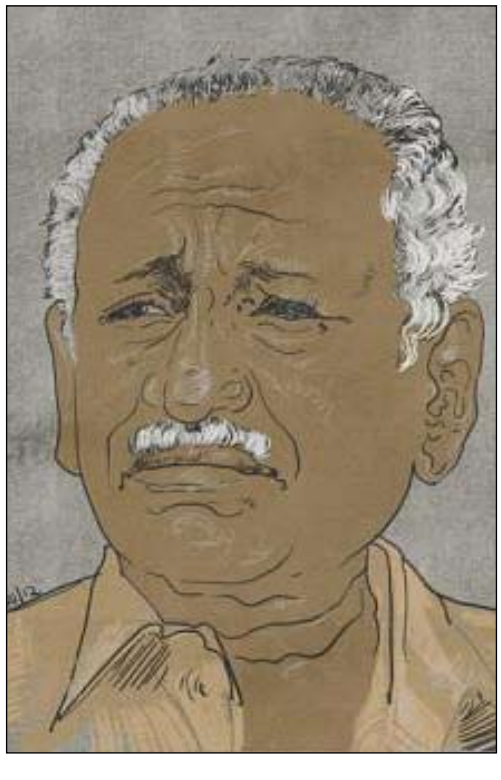

■ محمد إبراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعي السوداني، الذي توفي يوم الخميس (٢٢ آذار ٢٠١٢) هو أحد السياسيين السودانيين المخضرمين من الجيل الذي عاصر مرحلة ما قبل استقلال السودان عن الحكم البريطاني.

وتزعم محمد نقد الحزب الشيوعي السوداني الذي كان يعتبر واحداً من أكبر القوى السياسية نفوذاً في إفريقيا لأكثر من ٤٠ عاماً.

■ من مواليد العام ١٩٣٠، في مدينة القطينة (وسط السودان).

■ بدأ نشاطه السياسي مبكراً منذ العام ١٩٤٦، وهو تاريخ تكوين الحزب الشيوعي السوداني الذي كان يعتبر من أقوى الأحزاب الشيوعية في العالم العربي آنذاك.

■ شارك في المظاهرات ضد الاستعمار البريطاني العام ١٩٤٦، إبان مرحلة الحراك السياسي. وشارك خلال دراسته الثانوية في المظاهرات التي كان ينظمها طلاب المدرسة المساندة للحركة الوطنية.

■ أكمل دراسته الجامعية في براغ (تشيكوسلوفاكيا سابقاً) وتخرج من كلية الاقتصاد بعد أن فصل من جامعة الخرطوم كلية الآداب.

■ عاد للسودان وتفرغ للعمل السياسي في سكرتارية الحزب الشيوعي السوداني.

■ كان الحزب الشيوعي السوداني قوة رئيسية بعد أن نال السودان استقلاله عن بريطانيا في العام ١٩٥٦ وساعد في تشكيل المشهد السياسي في السنوات المضطربة التي أعقبت الاستقلال.

■ اختفى لمباشرة مهام العمل السياسي السري بعد الإطاحة بالنظام الديمقراطي في ١٧ نوفمبر ١٩٦٨، واعتقل لمدة عامين، انتخب عضواً بالبرلمان في العام ١٩٦٥، مرشحاً عن الحزب الشيوعي. ولم يكمل الدورة بسبب صدور قرار حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان.

■ أصبح أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوداني بعد فترة قصيرة من إعدام زعيمه السابق (في عهد الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري) عبدالخالق محجوب في إطار حملة تطهير واسعة شملت قيادة الحزب إثر محاولة انقلاب فاشلة في العام ١٩٧١.

■ انتخب عضواً بالبرلمان عن الحزب الشيوعي السوداني العام ١٩٨٦. وظل يباشر مهام العمل النيابي والسياسي حتى يونيو ١٩٨٩.

■ بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه الرئيس الحالي عمر البشير العام ١٩٨٩، أودع نقد المعتقل لعامين وأطلق سراحه مع وضعه رهن الإقامة الجبرية. إلا أنه تمكن مرة أخرى من الاختفاء وقاد الحزب الشيوعي في الخفاء ولم يظهر علناً في الساحة السياسية السودانية حتى العام ٢٠٠٥.

■ في يناير ٢٠٠٩، تم انتخابه سكرتيراً سياسياً للحزب الشيوعي.

■ توفي في ٢٢ اذار ٢٠١٢، في العاصمة البريطانية، لندن، بعد أن سافر إليها للعلاج.

■ له عدة كتب ومؤلفات، منها: قضايا الديمقراطية في السودان، علاقات الأرض في السودان.